



مجموعة البنك الدولي

في هذا العدد

١. كيف ينظر الفلسطينيون إلى واقع حياتهم وإلى أوضاعهم الاقتصادية الراهنة ٣٨
٢. مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية - المرحلة الثانية أساليب جديدة لدعم المنظمات الفلسطينية ١١٨
٣. ارتباط البنك الدولي مع المجتمع المدني ١٦٨
٤. التطورات الاقتصادية الجديدة ١٩٨
٥. التغييرات المالية والتغييرات في الميزانية في ٢٠٠٣ ويناير (كانون الثاني) ٢٠٠٤ ٢٩٨
٦. مشاريع البنك الدولي الجاري العمل فيها ٣٣٨

أخبار تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة



آذار ٢٠٠٤

أرقام الاتصال : البنك الدولي

أرقام مكتب الضفة الغربية

المقسم الرئيسي ٠٢-٢٣٦٦٥٠٠	الصحة، التعليم، الوقاية المجتمعية	الشؤون الخارجية
الفاكس ٠٢-٢٣٦٦٥٤٣	آن جوهنسان	إلينا بيروسو
المدير والممثل المقيم للبنك الدولي	لجنة التنسيق لتنفيذ المشاريع	٠٢-٢٣٦٦٥٠٩
نايجل روبرتس	ستيفانو موتشي	المكتبة
٠٢-٢٣٦٦٥٠٥	٠٢-٢٣٦٦٥٣٥	ماري كوسا
نائب المدير/المنظمات الأهلية	البنية التحتية	٠٢-٢٣٦٦٥٢٩
سيما كنعان	ابراهيم دجاني	
٠٢-٢٣٦٦٥٤١	٠٢-٢٣٦٦٥٥٣	
الاقتصاد	صرف اموال المشاريع	
جون وتر	عادل عودة	
٠٢-٢٣٦٦٥٤٩	٠٢-٢٣٦٦٥١٥	
منسق البرامج	سميرة حلس	
حسام أبو دقة	٠٨-٢٨٢٣٤٢٢	
٠٨-٢٨٢٣٤٢٢		

مؤسسة التمويل الدولية

مسؤول استثمار
يوسف حبش
٠٢-٢٣٦٦٥١٧
فاكس: ٠٢-٢٣٦٦٥٢١

ارقام مكتب غزة:

المنسق
حسام ابو دقة
٠٨-٢٨٢٤٧٤٦ / ٢٨٢٣٤٢٢
فاكس: ٠٨-٢٨٢٤٢٩٦

طاقم التحرير "أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة"

جون وتر
إلينا بيروسو
ماري كوسا

للاشتراك المجاني في البريد الإلكتروني: mkoussa@worldbank.org

تتواجد هذه النشرة من "أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة" على الأترنت: <http://www.worldbank.org/we>

شكر خاص لـ كريم ناشيببي، جون وتر، سيما كنعان، كارولينا أردون، كلاوس أستروب، وهيج هوب ويد لمشاركتهم في هذا العدد

كيف ينظر الفلسطينيون إلى واقع حياتهم وإلى أوضاعهم الاقتصادية الراهنة

تقويم اثر القيود المفروضة على التنقل

تظهر الدراسات حول الأسر والمؤسسات التجارية الفلسطينية أنه لم يطرأ إلا قدر ضئيل من التغيير خلال الشهور الستة الماضية وأنه ليس هناك تفاؤل يذكر بشأن إمكانية حدوث تحسن على المدى القصير أو المدى المتوسط

على الاعانة الغذائية في سلم الاحتياجات. وفيما يخص البنية التحتية، يحظى موضوع تصريف المجاري والطرق بالأولوية من حيث الأهمية. لكن لا تعبر الأسر إلا عن قدر ضئيل من الوعي بالمشروعات التي ينفذها المانحون في مناطقهم. وبين الذين يملكون مثل هذا الوعي، فإن مستوى الرضا متدنٍ للغاية عما يفعل المانحون متواضع.

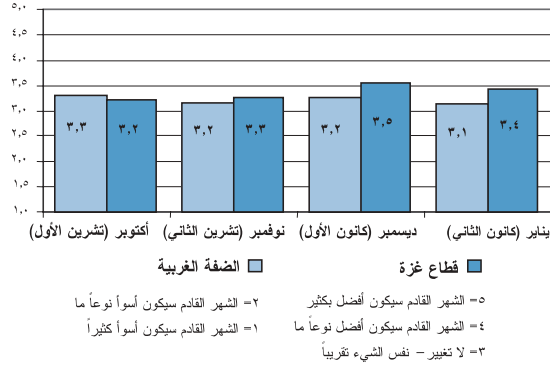
اعتباراً من شهر أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٣، قام المكتب المركزي الفلسطيني للاحصاء باجراء سلسلة من الدراسات الاستقصائية بتكليف من البنك الدولي وتمويل من حكومة النرويج لتقييم مواقف الفلسطينيين والتعرف على توقعاتهم بشأن عدد من القضايا التي لها صلة بوضعهم الاقتصادي. وقد أظهرت هذه الدراسات أنه على مدى الشهور الاربعة التي شملتها الدراسات، لم يسجل أي تحسن فعلي في "نوعية حياة" الأسر الفلسطينية أو في مدى القدرة على الوصول إلى المدارس والجامعات والمرافق الصحية ومواقع العمل أو إلى الأراضي الزراعية. كذلك لا يتوقع الفلسطينيون أن يطرأ تحسن ملموس في قدرتهم على التنقل سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط. كما ان التوقعات بشأن إمكانيات التوظيف بالنسبة للمواطنين العاطلين عن العمل ليست كبيرة.

وعلى نفس النمط أيضاً، يتحدث رجال الأعمال والمدراء الفلسطينيون عن صعوبات ناشئة عن الاغلاق الداخلي الذي يعيق قدرتهم على تلقي المدخلات الضرورية ويعرقل تسويق منتجاتهم المصنعة. كما أن من الأسباب الأخرى لما يعاني منه قطاع الاعمال العجز عن تأمين التمويل الضروري. وعندما ينظر رجال الاعمال للمستقبل، لا يرون احتمالاً كبيراً بازدياد فرص التشغيل أو المبيعات على المدى القصير والمتوسط. كما أنهم لا يتوقعون أية زيادة في المعدلات الحالية للاستثمار الرأسمالي. من هنا فإن الاحتمالات بحدوث انتعاش اقتصادي قوي تبقى شبه معدومة. وقد اخضعت الأسر كذلك لمسح استهدف التعرف إلى أكثر حاجاتها إلحاحاً وإلى متطلباتها الاجتماعية واحتياجاتها من مرافق البنية التحتية الأكثر أهمية للمجتمع الذي تعيش فيه هذه الاسر. واتضح أنه على مستوى العائلة كان الغذاء يمثل الحاجة التي يجمع على اعتبارها الأكثر أهمية يليها موضوع المساعدة المالية وايجاد فرص للعمل. أما على مستوى المجموعة، فإن ايجاد الوظائف وتوفير متطلبات البنية التحتية يتقدمان

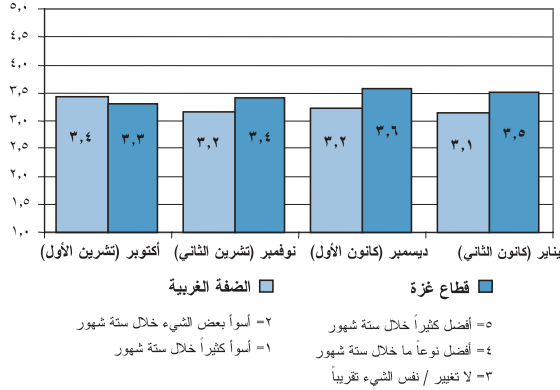
١ أجريت المسوحات ما بين ٢٧ سبتمبر (أيلول) و٤ أكتوبر (تشرين الأول) (حجم العينة ١١٨٢ أسرة و٥٤٥ شركة)، من ١-٦ نوفمبر (تشرين الثاني) (١٢٩٥ أسرة و٥٠٨ شركة) ومن ١٠-١١ ديسمبر (كانون الأول) (١٣٠٣ أسرة و٥٠٨ شركات) ومن ٣-٢٦ يناير (كانون الثاني) (١٢٣٣ أسرة و٥٠٨ شركات).

المحافظتان اللتان تستشعران أكبر قدر من التدهور، وتحملان أكثر التوقعات تشاؤماً. وفي مسح شهر يناير (كانون الثاني)، كانت دير البلح هي الأكثر سلبية في تقويمها الراهن للوضع والأكثر تشاؤماً بالنسبة للمستقبل.

الشكل ٢: توقعات الأسر حول نوعية الحياة خلال شهر واحد مقارنة بالوضع الذي هي عليه الآن



الشكل ٣: توقعات الأسر عن نوعية الحياة للسنة لشهور التالية مقارنة بالوضع الاجتماعي الذي هي عليه الآن



القيود على التنقل

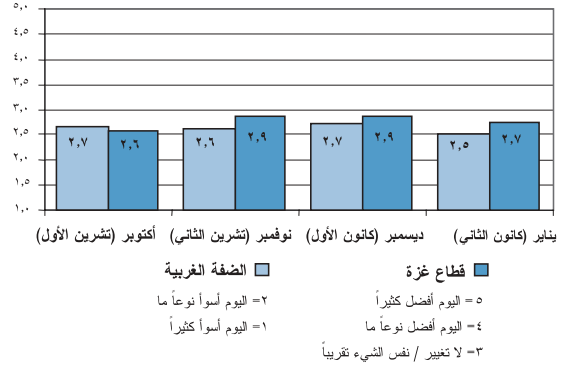
لعل من ضمن العوامل المحتملة في تفسير التشاؤم السائد لدى سكان القدس - سواء القدس الشرقية (١١) أو سكان الضفة الغربية المقيمين في محافظة القدس (١٢) هو الأثر المفترض لذلك الجزء من حاجز الفصل الإسرائيلي المسمى "غلاف القدس". إضافة إلى هذا الحاجز، هناك في الضفة الغربية وغزة شبكة من نقاط التفتيش وحواجز الطرق وغير ذلك من الحواجز المادية التي تعيق حرية تنقل الفلسطينيين - فيما يسمى نظام "العلق الداخلي". وقد تضمنت الاستبيانات المطروحة على الأسر مجموعة من الأسئلة لها صلة بقدرتها تلك الأسر على الوصول إلى مواقع العمل والحقول الزراعية والخدمات الاجتماعية.

وفي معرض الإجابة على السؤال العام إلى أي مدى تتأثر أسرهم بمثل هذه القيود، لاحظ أهل الضفة الغربية أن تحسناً قد طرأ في الحريف لكن لم يتبعه أي تغيير بعد ذلك. وظل غالبية من سكان الضفة الغربية يذكرون كل شهر أن

نوعية الحياة

تعتبر الأسر الفلسطينية عموماً أن وضعها العام - "نوعية حياتها" - قد ازداد سوءاً خلال الشهر السابق ويميل سكان الضفة الغربية على وجه العموم أن يكونوا أكثر سلبية في نظرهم من سكان قطاع غزة (الشكل ١).

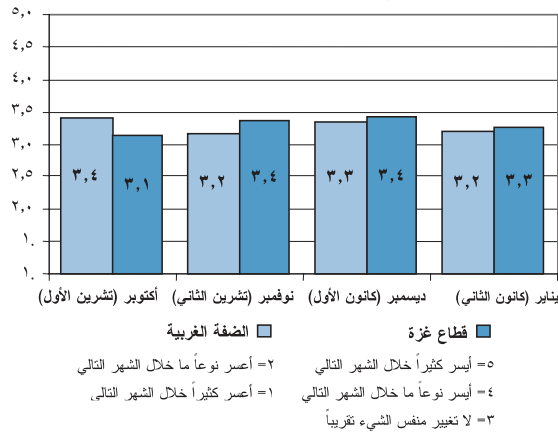
الشكل ١: تقييم الأسر لنوعية حياتها في الوقت الراهن مقارنة بما كانت عليه قبل شهر من الزمن



وعند مد النظر شهراً إلى الأمام، تتسم التوقعات دوماً بالتطلع إلى حدوث شيء من التحسن (الشكل ٢). ورغم أن الأسر دأبت على أن ترى بأن تدهوراً في الوضع حدث على مدى الشهر السابق، فإن توقعاتها للفترة التالية كانت تتميز دائماً بقدر من الإيجابية وكان متوسط هذه التوقعات يتراوح بين تقدير مؤداه "أفضل نوعاً ما" إلى تقدير مؤداه "نفس الشيء تقريباً" - وذلك حتى لو لم تكن التوقعات الإيجابية للفترة السابقة قد تحققت (قارن مثلاً يناير (كانون الثاني) في الشكل ١ مع ديسمبر (كانون الأول) في الشكل ٢). لكن عند توسيع الأفق ومدّه من شهر إلى ستة شهور، تكون النتيجة قدراً ضئيلاً للغاية من ازدياد التفاؤل - إذا تواجد أي تفاؤل أصلاً (الشكل ٣). وفي كلتا الحالتين، تميز أهل غزة بأنهم أكثر تفاؤلاً، نوعاً ما، من أهل الضفة الغربية.

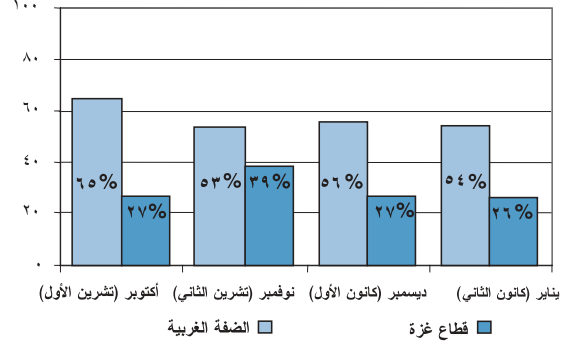
وعند التصنيف على أساس المحافظات، فإن سكان القدس (خصوصاً المقيمين خارج القدس الشرقية) هم الأكثر سلبية في تقويم وضعهم القائم قياساً على الشهر السابق وهم أيضاً الأكثر تشاؤماً في توقع إمكانات التحسن المستقبلية. أما في المناطق الأخرى من الضفة الغربية، فإن تقييم الوضع الراهن يبدو أنه متباين من محافظة لأخرى تبعاً لمستوى التدخل العسكري الإسرائيلي خلال الفترة المعنية. ففي المسح الذي اجري في شهر يناير، عمدت أغلبية مطلقة في طولكرم ونابلس وبيت لحم (إضافة إلى القدس) إلى وصف الوضع بأنه قد تدهور قياساً لما كان عليه خلال الشهر السابق. بالمقابل، اظهر المسح الذي اجري في شهر أكتوبر، أن أهل جنين وقلقيلية رأوا أن أكبر قدر من التدهور قد حدث في ذلك الشهر قياساً على الشهر السابق وعبروا كذلك عن أكثر التوقعات تشاؤماً (مثلاً فعل سكان القدس) بالنسبة للمستقبل. أما في قطاع غزة، فقد أظهر مسح شهر أكتوبر (تشرين الأول)، أن خان يونس ورفح هما

الشكل ٦: توقعات الأسر عن تأثير القيود على التنقل خلال الستة شهور التالية مقارنة بالوقت الراهن



قدرتهم على الحركة مقيدة إلى "حد كبير"، وأفاد أقل من ٢٠ بالمائة، في كل الاستبيانات، أنهم "غير متأثرين إطلاقاً". وفي غزة، فإن "إعادة تقسيم" القطاع خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) وجدت لها انعكاساً ظاهراً في مسح شهر نوفمبر. لكن رغم ذلك، فإن نسبة المتجاوبين الذي أفادوا بأن قدرتهم على الحركة تأثرت كثيراً ظلت تعادل حوالي نصف نسبة أهل الضفة الغربية وبلغت نسبة الذين أفادوا "بعدم حدوث تأثير" أدنى قليلاً من ٥٠ بالمائة- حتى في شهر نوفمبر (تشرين الثاني).

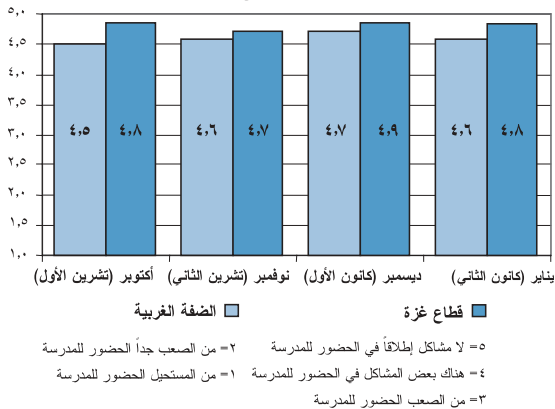
الشكل ٤: نسبة الأسر التي أفادت أن القيود على التنقل أثرت تأثيراً كبيراً على قدرتها على الحركة خلال الشهر السابق



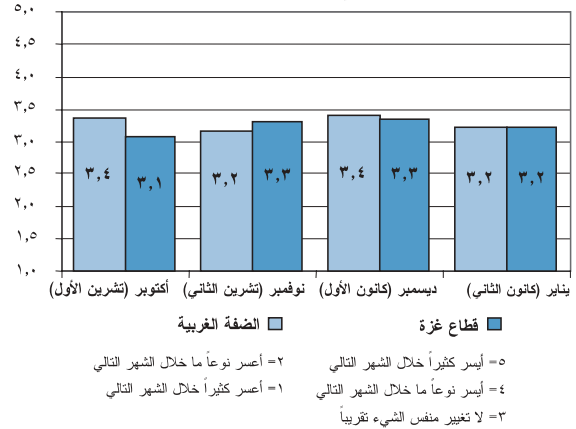
القيود على التنقل - القدرة على الوصول للمدارس

هناك نسبة من الأسر تصل إلى ٧٠ بالمائة تقريباً في الضفة الغربية وإلى ٧٥ بالمائة في غزة، لديها أطفال في مرحلة الدراسة. وبالنسبة لجميع هذه الأسر تقريباً، لم يكن للقيود المفروضة على التنقل أثر يكر على قدرة أطفالهم بالوصول إلى مدارسهم سواء خلال الشهر السابق أو الشهور الستة المنصرمة (الشكل ٧). وحتى في أسوأ محافظات الضفة الغربية تأثراً خلال شهر يناير (كانون الثاني) - وهي طولكرم ونابلس (بمعدل قياس ٤,٣ و ٤,١) على التوالي، فإن متوسط الإجابة كان يتأرجح بين "بعض المشاكل الإفاداة بوجود" أو لا مشاكل على الإطلاق". وأظهر التحليل حسب نوعية المكان-المدينة، القرية أو المخيم - خلال شهر يناير (كانون الثاني) أن سكان المخيمات في الضفة الغربية كان لديهم أدنى معدلات التأثر بهذه القيود (رغم أن ٤,١ أفادوا مع ذلك بوجود بعض المشاكل) في حين أن سكان المدن في الضفة الغربية كان لديها بطبيعة الحال أعلى المعدلات (٤,٧). أما في غزة، فإن مسح شهر يناير (كانون الثاني) لم يكشف عن أية اختلافات حسب نوع موقع الإقامة.

الشكل ٧: أثر قيود التنقل على الحضور للمدرسة خلال الشهر السابق



الشكل ٥: توقعات الأسر عن تأثير القيود على التنقل خلال الشهر التالي مقارنة بالوضع الراهن

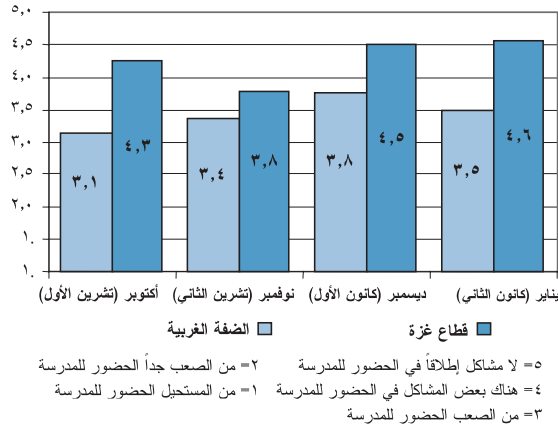


ويمكن تلمس الاختلاف بين غزة والضفة الغربية - الذي يعكس ضآلة المساحة وصغر مسافات التنقل - في كل مجال من المجالات المشمولة بالبحث (تالياً).

ومثلما هو حال التوقعات بشأن حدوث تحسن في نوعية الحياة بشكل عام، لا تعبر الأسر الفلسطينية إلا عن قدر متواضع جداً من التفاؤل في مجال توقع حدوث تحسن في قدرتهما على الحركة سواء في الشهر التالي (الشكل ٥) أو في الشهور الستة التالية (الشكل ٦).

الشكل ٨: تأثير قيود التنقل على الحضور

للجامعة خلال الشهر السابق



القيود على التنقل - إمكانية الوصول إلى العناية الطبية

لم تنطوي إمكانية الوصول إلى العناية الطبية إلا على قدر "قليل من المشاكل" في قطاع غزة بالنسبة لحوالي ٧٠ بالمائة من العائلات التي ذكرت أنها احتاجت لهذه العناية خلال الشهر السابق (الشكل ٩) - وذلك رغم أن مسح شهر يناير (كانون الثاني) كشف عن أن المقيمين في مدينة غزة يجدون أن الوصول إلى خدمة الرعاية الطبية أكثر صعوبة عليهم مما هو بالنسبة للمقيمين في المحافظات الجنوبية الأخرى أو مما كان عليه الأمر في السابق.

أما في الضفة الغربية حيث أفاد ثلثا العائلات أنهم محتاجون لعناية طبية، فإن الوصول إلى هذه الخدمة هو عموماً أمر أكثر صعوبة بقدر بسيط. وقد أفاد سكان الخليل بوجود القدر الأكبر من الصعوبة في مسح شهر يناير (كانون الثاني) (المعدل القياسي ٣,٠). وكان سكان الضفة الغربية من أهل القرى يواجهون القدر الأكبر من الصعوبة في الوصول إلى الرعاية الطبية (بمعدل ٣,٦) في شهر يناير (كانون الثاني). أما سكان المخيمات في الضفة الغربية، فكانوا يواجهون أقل قدر من المشاكل، (بمعدل يبلغ ٤,١). ولعل ذلك عائد إلى وجود مستوصفات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في خدمة السكان هناك. ولم يسجل سوى قدر قليل من التباين حسب نوع أماكن الإقامة في غزة.

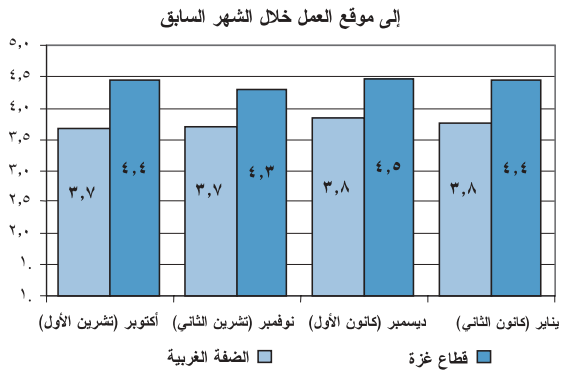
القيود على التنقل - القدرة على الوصول إلى الكليات والجامعات

خلافًا للمدارس الابتدائية والثانوية التي تقع عموماً داخل مناطق السكن، فإن الحضور إلى الجامعات - لاسيما في الضفة الغربية - يمكن أن يتطلب قدراً أكبر من التنقل (أو توفر مكان إقامة ثان). وقد أفاد ٢٥ بالمائة من عائلات الضفة الغربية أن لهم طلاباً في الجامعات مثلما فعل نحو ٤٠ بالمائة من العائلات في غزة. وفي كلتا الحالتين، فإن نسبة الذين أفادوا بوجود صعوبات في الوصول إلى الكليات والجامعات ناشئة عن القيود المفروضة على التنقل، تزيد عما هو عليه الحال في مجال التعليم الأساسي.

لقد أبرز مسح شهر نوفمبر (تشرين الثاني) في غزة أن تدهوراً قد طرأ على الوضع خلال الشهر السابق لكن لم تنشأ إلا مشاكل قليلة منذ ذلك الحين. أما في الضفة الغربية، فإن المشاكل قد تفاقمت في مطلع السنة الدراسية، لكن بعد ذلك، هبط المتوسط لكي يستقر ما بين الإفادة عن أن هناك "بعض المشاكل" أو أن الوضع "عسير". وخلال شهر يناير (كانون الثاني)، كان طلبة الكليات من قلقيلية هم الأكثر تأثراً، واستقر معدلهم القياسي بواقع ٢,٤ ما بين وصف الوضع بأنه "عسير" و"عسير جداً". ووجد سكان جنين والقدس ونابلس (بمعدلات قياس تبلغ ٣,٠ و ٣,١ و ٣,٢ على التوالي) أن الوصول إلى الجامعات يتسم بأنه "عسير".

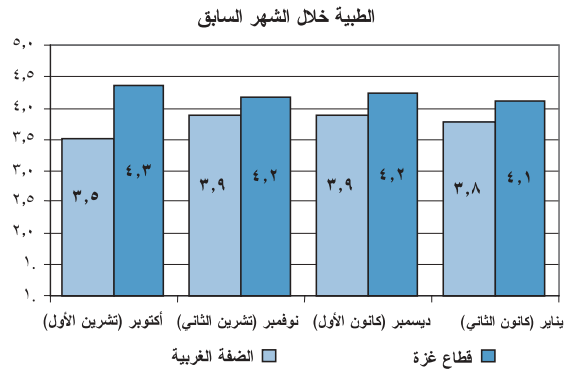
إما وفق التصنيف حسب نوع مكان الإقامة، فقد كان لدى الأسر في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية أدنى نسبة من الأبناء الملتحقين بالدراسة العليا (١٤ بالمائة) وأكبر قدر من الصعوبة في الوصول إلى جامعاتهم، ويقع معدلهم القياسي (البالغ ٢,٦) ما بين وضع الأسر بأنه "عسير" و"عسير جداً". وهنا أيضاً، كانت العائلات من سكان المدن في الضفة الغربية هي الأقل مواجهة للمشاكل (بمعدل قياس ٣,٨) في شهر يناير (كانون الثاني). كذلك، أبلغت العائلات من سكان المدن ممن لديها طلاب جامعيون في غزة عن وجود حد أدنى من المشاكل (المعدل ٤,٨) وأفادت العائلات من سكان القرى بوجود قدر كبير من المشاكل لكن معدلها عند حد ٤,١ يشير مع ذلك إلى وجود مشاكل قليلة نسبياً في المواظبة على الجامعة، ناشئة عن القيود على التنقل.

الشكل ١٠: تأثير قيود التنقل على الوصول



٥- لا مشاكل إطلاقاً في الوصول إلى موقع العمل ٢- من الصعب جداً الوصول إلى موقع العمل
٤- هناك مشاكل قليلة في الوصول إلى موقع العمل ١- من المستحيل الوصول إلى موقع العمل
٣- من الصعب الوصول إلى موقع العمل

الشكل ٩: تأثير قيود التنقل على قدرة الوصول إلى الرعاية

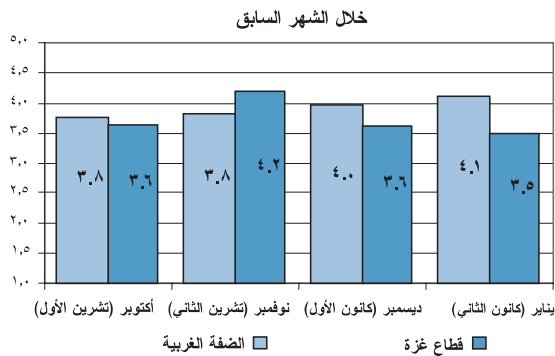


٥- لا مشاكل إطلاقاً في الوصول للرعاية الطبية ٢- من الصعب جداً الوصول للرعاية الطبية
٤- هناك مشاكل قليلة في الوصول للرعاية الطبية ١- من المستحيل الوصول للرعاية الطبية
٣- من الصعب الوصول للرعاية الطبية

القيود والتنقل – إمكان الوصول إلى الأرض الزراعية

يملك نحو ثلث العائلات في الضفة الغربية و ١٥ بالمائة من العائلات في غزة أراضي زراعية يقومون بفلاحتها. وفي حين أظهرت عمليات المسح التي أجريت في الضفة الغربية أن هناك مشاكل قليلة في الوصول إلى الأرض، رغم ظهور ميل بسيط لتزايد هذه المشاكل، فإن الاتجاه في غزة كان سلبياً حيث تراوح المتوسط القياسي في شهر يناير (كانون الثاني) ما بين الإفادة بوجود "بعض المشاكل" تعترض الوصول إلى الأرض أو أن "من الصعب" الوصول إليها.

الشكل ١١: تأثير قيود التنقل على فلاحه الأرض



٥- لا مشاكل إطلاقاً في فلاحه الأرض ٢- من الصعب جداً فلاحه الأرض
٤- هناك مشاكل قليلة في فلاحه الأرض ١- من المستحيل فلاحه الأرض
٣- من الصعب فلاحه الأرض

القيود على التنقل – إمكان الوصول إلى موقع العمل

على غرار نتائج المسح الخاص بمضاعفات الوصول إلى الخدمات الأخرى، أفادت العائلات في قطاع غزة أنها تواجه عموماً، ما يتراوح بين "عدد قليل من المشاكل" أو "لا مشاكل إطلاقاً" في الوصول إلى أماكن عمل أفرادها في حين أن سكان الضفة الغربية يواجهون في هذا الشأن صعوبات أكبر تتفاوت ما بين وجود "بعض المشاكل" و"استحالة الوصول" (الشكل ١٠) إلى موقع العمل.

وكانت نابلس (بمعدل قياس ٣,١)، هي المحافظة التي أفادت بوجود أكبر قدر من المشاكل في مسح شهر يناير (كانون الثاني). ففي تلك المحافظة يجد ٣٥ بالمائة من جميع المستخدمين بأن من "الصعب جداً" أو "من المستحيل" عليهم الوصول إلى مواقع عملهم. وعلى نفس النمط، أفادت ثلث العائلات التي لها أفراد يعملون في الخليل أن الوصول إلى مواقع عملهم هو أمر "مستحيل" أو "صعب جداً". (وكانت لمحافظة بيت لحم أكبر نسبة من الأشخاص - ١٠ بالمائة - الذين يقولون أنه كان من المستحيل عليهم الوصول إلى مواقع عملهم في الشهر السابق). ولم يلحظ سوى قدر قليل من التباين حسب نوعية مكان الإقامة، سواء في الضفة الغربية أم في قطاع غزة.

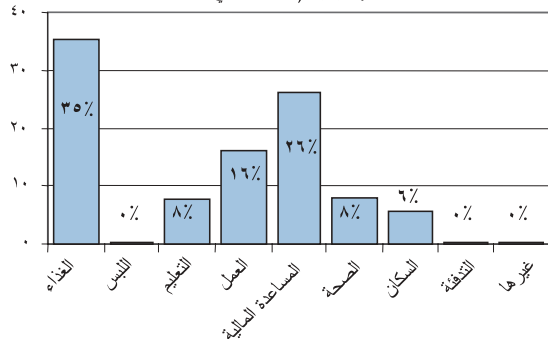
احتياجات الأسر والمجتمعات المحلية

جهد مجتمع المانحين الدوليين على امتداد الانتفاضة في التوصل إلى إجابة على التساؤل حول أي نوع من التجاوب "الإنساني" هو الأكثر ملاءمة مع احتياجات الأسر والمجتمعات المحلية. وقد انحصر الجدل عموماً في التساؤل حول أية آلية (أو مجموعة إجراءات) - كالإعانة الغذائية وإيجاد فرص العمل، والمساعدة المالية للعائلات ودعم ميزانية السلطة الفلسطينية، أو مشاريع التنمية والبنية التحتية - هي الأكثر فاعلية في الحفاظ على مستويات المعيشة للسكان على خلفية تفاقم البطالة وازدياد الفقر، دون إغفال متطلبات التنمية للمدى البعيد في نفس الوقت.

كانت هناك عدة أسئلة تتصل باختيار هذه الأداة ضمن الدراسة التي أجريت. فمن ضمن قائمة من الخيارات، طلب إلى العائلات أن ترتب حسب الأولوية، احتياجاتها الخاصة واحتياجات مجتمعتها المحلي سواء فيما يخص البنية التحتية أو خارج إطارها. وقد جرى تشخيص الإعانة الغذائية على أنها الحاجة الأكثر اختياريًا على مستوى الأسرة - إذ حظيت بالمرتبة الأولى في الترتيب (جرى اختيارها من جانب ثلث العائلات تقريباً كل شهر). كما كانت الحاجة الأكثر تكراراً ضمن ترتيب العائلات للاحتياجات الخمس الأكثر أهمية بالنسبة لها (من قبل ٨٢ بالمائة من العائلات في الضفة الغربية و٧٦ بالمائة من العائلات في غزة في شهر يناير (كانون الثاني)).

ومثلما يشير إلى ذلك الشكل ١٣ والشكل ١٤ (الذنان يظهران الإجابات بالنسبة للضفة الغربية وغزة على التوالي)، ففي حين أعطيت الأولوية للإعانة الغذائية من قبل أغلبية في كلتا المنطقتين، إيجاد فرص عمل يتصف بأولوية أعلى في غزة - الأمر الذي يعكس ارتفاع معدلات البطالة هناك. (يلاحظ أن هناك ترابطاً طردياً قوياً في غزة بين وجود عدد كبير من الأفراد العاطلين عن العمل ضمن العائلة من جهة وتقديم إيجاد فرص العمل على الإعانة الغذائية من الجهة المقابلة).

الشكل ١٣: أهم حاجة للأسر - الضفة الغربية
شهر يناير (كانون الثاني)



التوقعات بالعثور على عمل

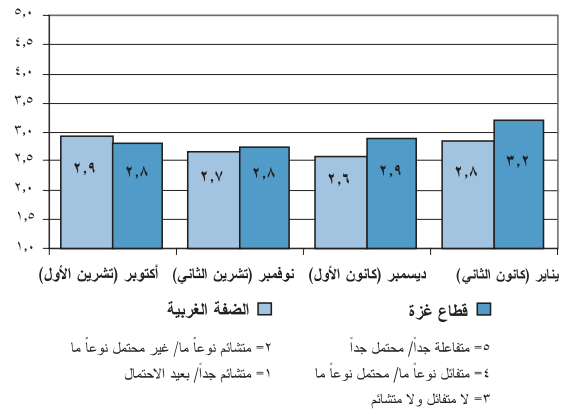
بقدر ما تسبب القيود على التنقل وما يترتب عليها من صعوبات في الوصول إلى الخدمات من تأثير على "نوعية الحياة" بالنسبة للعائلات، فإن وضعية العمل لأفراد الأسرة من البالغين لها قدر مماثل من التأثير - بل كان أثرها أكبر.

لقد أظهر مسح شهر يناير (كانون الثاني) أن ٢٦ بالمائة من عائلات الضفة الغربية لم يكن لها أفراد يعملون (سواء بدوام كامل أو بدوام جزئي) خلال الأسبوع السابق للمسح. وفي غزة كان ٢٨ بالمائة من العائلات بدون أفراد عاملين (لكن في نفس الوقت كان ما نسبته ٥٧ بالمائة من عائلات الضفة الغربية و ٦٠ بالمائة من عائلات غزة ليس لديها أفراد من العائلة عاطلون عن العمل).

وقد سئل العاطلون عن العمل - أي الباحثون جدياً عن عمل - عن توقعاتهم بشأن إمكانيات العثور على عمل سواء في غضون شهر واحد أو في غضون ستة شهور. وظهر أن العاطلين عن العمل في الضفة الغربية كانوا على وجه العموم متشائمين إلى حد ما حول إمكانية العثور على عمل في غضون الشهر التالي وذلك في كل واحدة من الدراسات الأربعة التي أجريت. أما العاطلون عن العمل في غزة فكانوا عموماً أكثر إيجابية بقدر بسيط من سكان الضفة الغربية حول الإمكانيات المتاحة لهم. بل في الواقع تحول الميزان إلى جانب التفاؤل في شهر يناير (كانون الثاني) ولم يظهر إلا تفاوت ضئيل، حسب المحافظة بين محافظات الضفة الغربية (كانت بيت لحم وطولكرم، بمعدل قياس بلغ ٢,٦ هي الأكثر تشاؤماً) ومحافظات غزة.

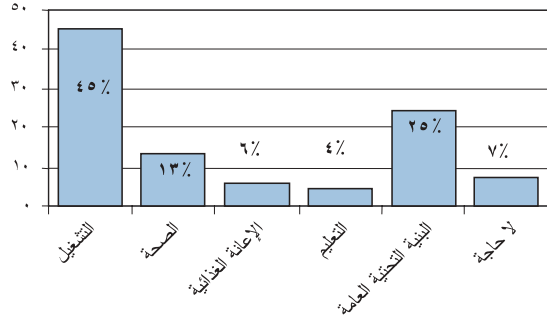
وبتوسيع الأفق إلى ستة شهور، لا يبدو أن احتمالات العثور على عمل يتزايد توقعها في ذهن العاطلين حالياً عن الشغل.

الشكل ١٤: توقعات العاطلين حالياً عن العمل بأنهم سيجدون عملاً خلال الشهر التالي

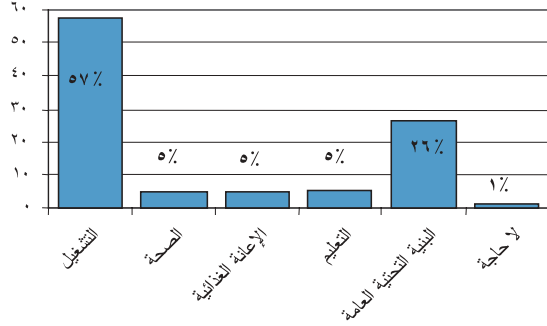


من لسكان الضفة الغربية بمجموعهم). أما على مستوى المحافظات، فقد تفوقت متطلبات الأسر في مجال البنية التحتية على موضوع خلق فرص للعمل في كل من جنين وقلقيلية.

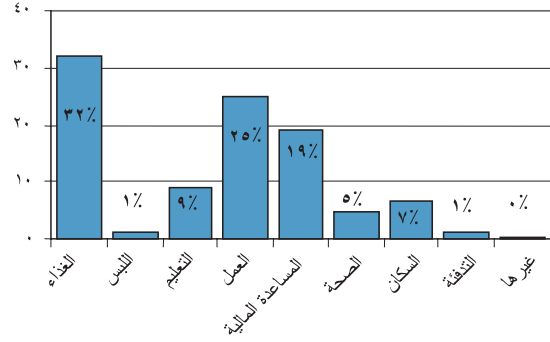
الشكل ١٥: تحديد الأسر لأهم احتياج في البنية التحتية لمجتمعها المحلي
الضفة الغربية - مسح يناير (كانون الثاني)



الشكل ١٦: تحديد الأسر لأهم احتياج في البنية التحتية لمجتمعها المحلي
قطاع غزة - مسح يناير (كانون الثاني)



الشكل ١٤: أهم حاجة للأسر - الضفة الغربية وقطاع غزة
شهر يناير (كانون الثاني)



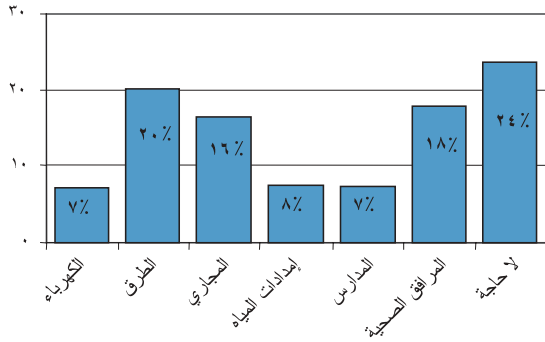
وسواء في الضفة الغربية أم في غزة، ليس هناك سوى تفاوت بسيط في ترتيب الأولويات حسب نوعية مكان الإقامة (مدينة أو قرية أو مخيم لاجئين). لكن هناك قدراً من التباين حسب المحافظات. ففي الضفة الغربية، اختارت أغلبية المتحاورين في جنين ونابلس وسلفيت والقدس تفضيل المساعدة المالية. واختارت أغلبية المتحاورين إيجاد فرص عمل في الخليل بينما اختارت أغلبية المتحاورين في طولكرم وقلقيلية ورام الله وأريحا وبيت لحم، شأنها في ذلك شأن سائر الضفة الغربية، الإعانة الغذائية كخيار أول في قائمة احتياجاتها. وفي قطاع غزة، قامت المحافظتان الواقعتان في أقصى الجنوب - رفح وخان يونس - بتحديد الأولوية لإيجاد فرص عمل، واختارت منطقة شمال غزة المساعدة المالية بينما وضعت مدينة غزة ودير البلح الغذاء في المقام الأول.

نظرة الأسر إلى احتياجات مجتمعاتها المحلية

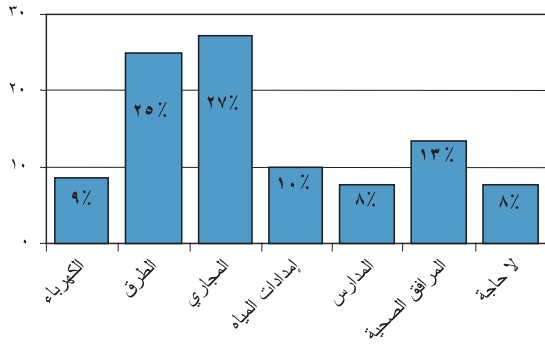
في حين تشغل الإعانة الغذائية المرتبة الأولى في الإجابات على المستوى الفردي للعائلة، فإن نسبة الذين يختارون الإعانة الغذائية تهبط بشكل دراماتيكي عندما يطلب إلى العائلات أن تحدد الحاجة التي تأتي في المقام الأول بالنسبة لمجتمعها المحلي. عندها تنحدر حتى إلى ما دون معدل القياس الذي يقرر "عدم وجود الحاجة" لذلك. وبرز بوضوح موضوع خلق الوظائف على أنه الحاجة الأكثر إلحاحاً على مستوى المجتمع المحلي والتي تختارها أغلبية كبيرة في الضفة الغربية وأغلبية مطلقة في قطاع غزة (الشكل ١٥ و ١٦). ويتم تحديد متطلبات البنية التحتية باعتبارها أهم حاجة من جانب ربع مجموع الأسر تقريباً في الضفة الغربية وغزة معاً.

لقد ظل ترتيب احتياجات المجتمع المحلي والقيمة المعطاة لوزنها متجانسين عبر الدراسات الشهرية الأربع التي أجريت. وليس هناك إلا قدر ضئيل من التباين حسب نوعية مكان الإقامة (رغم أن سكان المخيمات في الضفة الغربية كانوا أكثر قطعاً في التأكيد على أهمية إيجاد فرص للعمل إذ اختار ٧٠ بالمائة منهم في شهر يناير (كانون الثاني) ذات الاحتياج مقارنة مع نسبة ٤٥ بالمائة

الشكل ١٧: تحديد الأسر لأهم احتياج في إطار البنية التحتية
الضفة الغربية - مسح شهر يناير (كانون الثاني)



الشكل ١٨: تحديد الأسر لأهم احتياج في إطار البنية التحتية
قطاع غزة - مسح شهر يناير (كانون الثاني)



ويظهر التحليل حسب المحافظات كيف تختلف الأولويات تبعاً للظروف المحلية. ففي قطاع غزة يكمن السبب وراء بروز مجاري التصريف باعتبارها أهم المشاريع في إطار البنية التحتية من خلال شبه الإجماع على ذلك من جانب سكان خان يونس (٧٧ بالمائة). وقد أشارت جميع المحافظات الأخرى في قطاع غزة إلى أن الطرق تأتي في قمة اهتماماتها ضمن مشاريع البنية التحتية. ويأتي تصريف المجاري في المقام الثاني في مدينة غزة ورفح في حين تأتي المستوصفات الصحية في المقام الثاني بالنسبة لبلدية دير البلح.

أما في الضفة الغربية، فقد اختارت غالبية من المتجاوبين متطلباً محدداً لكل منها في إطار مشاريع البنية التحتية على النحو التالي: الكهرباء في جنين، تصريف المجاري في نابلس والقدس، المستوصفات الصحية في قلقيلية والطرق في كل من الخليل وأريحا.

توقعات الأسر بشأن احتياجات البنية التحتية لمجتمعها المحلي

حدد حوالي ٢٥ بالمائة من المقيمين في الضفة الغربية وغزة متطلبات البنية التحتية باعتبارها أكثر الاحتياجات إلحاحاً بالنسبة للمجتمع المحلي وتأتي في المقام الثاني مباشرة بعد إيجاد فرص للعمل (الشكل ١٥ و ١٦). وعند سؤالهم عن نوعية مشاريع البنية التحتية التي يحتاج إليها مجتمعهم المحلي أكثر من سواها، اختار سكان غزة مشاريع التصريف والتخلص من المياه العادمة باعتبارها احتياجاتهم الأولى وتنفيذ مشاريع الطرق في المقام الثاني. وبالمقابل فإن أغلبية سكان الضفة الغربية اعتبروا أن لا حاجة لمشاريع من البنية التحتية لكن بين الذين عبروا عن شعور مخالف، اختارت نسب متساوية تقريباً من السكان مشاريع الطرق والمرافق الصحية والتصريف والتخلص من المياه العادمة باعتبارها المشاريع التي هناك حاجة فعلية إليها (الشكلان ١٧ و ١٨).

إن قوة الحزم من قبل الأسر في الضفة الغربية بأنه “لا حاجة” لمشاريع في مجال البنية التحتية لا يتساوى عبر مختلف نوعيات أماكن الإقامة. ففي حين أن ٥٩ بالمائة من الأسر داخل مخيمات الضفة الغربية و ٣١ بالمائة من الأسر الساكنة في مدن الضفة الغربية لم يشيروا إلى وجود متطلبات معينة في مجال البنية التحتية، فإن هذه النسب تنخفض إلى ما يعادل ١٠ بالمائة فقط لدى سكان الضفة الغربية من أهل القرى. وقد حدد ٢٣ بالمائة من أبناء القرى في الضفة الغربية، المرافق الصحية على أنها الاحتياج الأكثر إلحاحاً في مجال البنية التحتية بينما اختار ٢٠ بالمائة منهم مشاريع الطرق لهذا الغرض. (في غزة جاءت مشاريع المجاري والطرق في أعلى قائمة الاختيارات عبر كل أماكن الإقامة على تنوعها).

مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية – المرحلة الثانية

أساليب جديدة لدعم المنظمات الفلسطينية

في حزيران/يونيو ٢٠٠١، وافق البنك الدولي على تقديم منحة جديدة مقدارها ٨ ملايين دولار أمريكي لتمويل مرحلة ثانية من مشروع دعم المنظمات الأهلية الفلسطينية عن طريق تعزيز قدراتها على إيصال خدماتها الاجتماعية للمجتمعات المحلية الفلسطينية. وقد تم دعم مساهمة البنك هذه بتمويل إضافي مقداره ١١ مليون دولار أمريكي من الحكومة الإيطالية ودائرة التنمية الدولية البريطانية (حكومة المملكة المتحدة)، مما رفع إجمالي موازنة المشروع إلى حوالي ١٩ مليون دولار أمريكي.

تصميم جديد يستند إلى التشاور التشاركي

عند اقتراب نهاية المرحلة الأولى من مشروع المنظمات الغير حكومية، باشر البنك الدولي في عملية تشاورية لوضع تفاصيل رؤية وتصميم المرحلة الثانية من هذا المشروع. وكان لقرار تنفيذ مرحلة ثانية من المشروع ما يبرره، إذ أدرك البنك الدولي أهمية استمرار دور المنظمات الأهلية في توفير الخدمات الأساسية. ففي ذلك الحين قدّرت معاناة الشعب الفلسطيني من الفقر بدرجة واحد من بين كل خمسة أشخاص وذلك في غياب أنظمة رسمية لحماية اجتماعية متطورة تكفل تغطية هذه الاحتياجات.

وكجزء من الأعمال التحضيرية التي قام بها البنك الدولي من أجل المشروع الجديد وبهدف الاستفادة من التجربة الأولى، فقد أجرى البنك ست دراسات قيّمت جوانب متعددة مما تم تنفيذه في المرحلة الأولى من مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية^١. وقد عملت هذه الدراسات، على إثراء عملية تصميم المرحلة الثانية بالمعلومات، ووفّرت المعطيات والمدخلات اللازمة لعملية تشاورية أشركت المنظمات الأهلية الفلسطينية في تصميم المشروع الجديد. وقد تم إضفاء الصبغة الرسمية على هذه العملية التشارورية من خلال تشكيل مجموعة العمل التشارورية المحلية التي ضمت في عضويتها ممثلين عن الشبكات

١ (١) دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة مركز لموارد المنظمات غير الحكومية. (٢) تطوير نظام لتقييم أثر المشروع قابل للرصد والمتابعة. (٣) مراجعة إجراءات وإدارة طلبات المنح. (٤) مراجعة ما قامت به لجنة الحكم الرشيد من أعمال. (٥) دراسة تقييمية لتحديد حاجات بناء القدرات لقطاع المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (٦) تقييم خطة إدارة المنح الجماعية (وجميع هذه الدراسات لم يتم نشرها).

الخلفية التاريخية لمشاركة البنك الدولي في دعم المنظمات الأهلية الفلسطينية

استهل البنك الدولي برنامجه الأول لدعم المنظمات الأهلية الفلسطينية في عام ١٩٩٧ عندما أنشأ صندوقاً لتقديم المنح للمنظمات غير الحكومية لدعم برامج خدماتها الاجتماعية. وقد تولى إدارة المشروع تجمع من المنظمات غير الحكومية يعرف باسم "تجمع مؤسسة التعاون"، وقدم التجمع منحاً على أساس تنافسي.

وإضافة إلى وضع أنظمة شفافة للتقييم وإعداد التقارير والمتابعة، فقد استحدثت المرحلة الأولى من مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية برنامجاً أتاح الفرصة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية الكبيرة الحجم لإدارة بعض أموال المشروع مما مكّن هذه المنظمات بدورها من تقديم المنح إلى المنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً من خلال ما عُرف باسم برنامج المنح الجماعية. كما استحدثت المرحلة الأولى من مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية هيكلية إدارية وفّرت الفرصة للشبكات الفلسطينية وللسلطة الفلسطينية للمشاركة في متابعة تنفيذ المشروع من خلال لجنة تم تشكيلها في ذلك الحين وعرفت باسم "لجنة الحكم"، وتم تخويلها صلاحية مراجعة أية ملفات متعلقة بدورة المنح. كما أُعطيت اللجنة الحق في مساءلة مجلس الإشراف عن قراراته المتعلقة بالمنح، استناداً إلى المراجعات الفنية وتوصيات "تجمع مؤسسة التعاون".

”جسر الفجوة” – برنامج منح الشراكة (٦ ملايين دولار أمريكي)

على مدى السنوات الماضية، حازت المنظمات الأهلية الفلسطينية “الكبيرة” على الجزء الأكبر من التمويل الخارجي، مما مكنها من بناء قدراتها على إيصال خدمات محسنة إلى شرائح أكبر من المجتمع الفلسطيني. غير أن هذا الوضع أدى إلى حد ما من تهميش المنظمات غير الحكومية الصغيرة، مما حد من إمكانية حصولها على التمويل وفرص التطوير. وفي الوقت ذاته، استمرت صعوبة إيصال الخدمة الاجتماعية إلى الأماكن المهمشة والنائية – حيث يتمركز العدد الأكبر من المنظمات غير الحكومية الصغيرة.

لقد تم تصميم برنامج منح الشراكة في محاولة لتقليص الفجوة القائمة بين المنظمات الأهلية من خلال دعم علاقة شراكة تفسح المجال للمنظمات الأهلية للعمل معاً على مدى فترة تنفيذ المشروع. ويمثل هذا البرنامج نموذجاً متقدماً من برنامج المنح الجماعية التي تضمنتها المرحلة الأولى من مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية، وهو يوفر المنح لمديري الشراكات (المنظمات الأهلية الفلسطينية/الاتحادات) الذين يتولون بدورهم إيصال المنح إلى شركائهم من المنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً. وبذلك يوفر برنامج الشراكة الفرصة لنقل الخبرات بين المؤسسات. وتدعم عملية بناء القدرات هذه بتخصيص ٧ في المئة من قيمة المنح لتنفيذ برامج بناء القدرات من قبل مديري منح الشراكات، وذلك لصالح المنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً والمتلقية للمنح. كما أن برنامج منح الشراكة يفسح المجال لإحداث أثر أكبر عن طريق تخصيص مبالغ أكبر لتنفيذ مشاريع تستهدف قطاعاً واحداً، أو منطقة جغرافية معينة، أو مجموعة مستفيدة واحدة.

ومن الأمثلة على هذه البرامج يديره مركز بيسان بالتعاون مع مركز معان لدعم قطاع الشباب في القدس وغزة. وهذا البرنامج ممول بمبلغ مليون دولاراً أمريكياً، ويعمل مع ١٥ منظمة غير حكومية تقدم خدمات توفّر للشباب مجالات للتطوير واكتساب المهارات وتوفير المرافق المحسنة للنشاطات اللاهنيجية التي هم في حاجة كبيرة لها. ويساعد مكوّن (عنصر) بناء القدرات في هذا البرنامج على تدريب المنظمات غير الحكومية الخمسة عشرة على الهيكلية والإدارات التنظيمية، والتخطيط الاستراتيجي، والأساليب الابتكارية لتشخيص القيود التي تواجه نوادي الشباب وعلاقتهم بالمجتمعات المحلية، إضافة إلى تعريفها بكتيب المجتمعات المحلية أثناء تقديم التدريب ذي العلاقة. وهناك مثال آخر لبرنامج ممول بمبلغ ٩٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي تتولى إدارته "جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية"، ويعمل البرنامج مع ١٥ منظمة غير حكومية ويساعدها في إقامة وإدارة عيادات طبية في مناطق مختلفة. وقد أثمرت جهود برنامج منح الشراكة فأدت إلى نشوء ملتقى برنامج منح الشراكة الذي يعمل على جمع مديري المنح من أجل مناقشة المعوقات والتجارب المشتركة إلى جانب بحث الدروس المستفادة من هذا البرنامج، ويقدم البرنامج فرص تشبيك مماثلة للمنظمات غير الحكومية المتلقية للمنح.

الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية وخبراء يعملون في الميدان. وقد اجتمعت مجموعة العمل التشاورية المحلية عدة مرات وتم التشاور معها في جميع الجوانب المتعلقة بالتصميم الجديد للمشروع، الأمر الذي أعطى المنظمات غير الحكومية إحساساً مهماً بملكيتها للمشروع الجديد.

النوعية والأثر والاستدامة

كانت موضوعات النوعية والأثر والاستدامة هي المبادئ الرئيسة التي تم الاسترشاد بها في تصميم المرحلة الثانية من مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية، مما عكس تطوراً في الأسلوب الذي اعتمده البنك الدولي في دعم المنظمات غير الحكومية من خلال التركيز على بناء القدرات بهدف إيصال خدمات ذات نوعية أفضل ومردود مستدام. وعلى ذلك، فقد تم تصميم المشروع بحيث تقتصر المنح على عدد أقل من المنظمات غير الحكومية ويتم منحها ضمن إطار قطاعي يضمن تركيز العمل بمجالات محددة.

كما سعى البنك الدولي من خلال هذا البرنامج إلى دعم تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية، مما يُمكنها من أداء دور استراتيجي مكمل للعمل التنموي الفلسطيني ويضمن لها مشاركة أكبر في عملية صنع السياسات. وبلاستعانة بالخبرة التي تم اكتسابها من المرحلة الأولى من المشروع، فقد استحدثت المشروع الجديد (أي المرحلة الثانية منه) إجراءات مبسطة، وأنظمة متابعة ذات تركيز أكبر على المخرجات والأثر.

مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية

المرحلة الأولى (١٩٩٧ – ٢٠٠١)

- مجموع التمويل: ١٥ مليون (من البنك الدولي، المملكة العربية السعودية وإيطاليا)
- مجموع عدد المشاريع التي تم تمويلها: ٣٠٥
- مجموع عدد المنتفعين بصورة مباشرة: ٢١٣,٠٠٠

نبذة عن بعض إنجازات المشروع

- إعادة تأهيل ٦٠٦ دونمات من الأراضي.
- زراعة ٤٧٤ دونماً من الأراضي.
- إنشاء ٧٠ كيلومتراً من الطرق الزراعية.
- تلقي ٢٨٦٥ شخصاً معاقاً لخدمات إعادة التأهيل.
- خضوع ٢٤٥ شخصاً من ذوي القدرات المحدودة للعلاج.
- إدماج ٥٠٠ طفل معاق في المدارس.
- تدريب ٦٨٨ منظمة غير حكومية على الأسس التنظيمية.
- إنجاز ٩ مشاريع بحثية بما فيها إجراء تعداد شامل للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(د) تقديم الدعم الفني للشبكات والمنظمات الممثلة للمؤسسات الأهلية لتمكينها من خدمة وتمثيل أعضائها بصورة أفضل.

لقد عمل هذا النهج الريادي في دعم المنظمات الأهلية الفلسطينية كمجموعة، على استنهاض الكثير من الاهتمام من جانب الشبكات ممّا أدى إلى اقتناع البنك الدولي على أن تقوم الشبكات ذاتها بدور قيادي في إدارة مكوّن المشروع هذا وبتحديد مقوماته وأنشطته. وهذا يتم من خلال العمل الذي تؤدّيه اللجنة الفرعية لدعم القطاع، التي تضم في عضويتها الشبكات الفلسطينية، والتي تعتبر أيضاً لجنة فرعية لمجلس الإشراف. لقد تم دعم عمل اللجنة الفرعية هذه بإجراء عدد من الدراسات التي وفّرت الأساس لتطوير وتفصيل مكوّنات البرنامج. وقد شملت هذه الدراسات تقييم لاحتياجات جميع الشبكات والاتحادات باستخدام أداة تقييم قدرات المنظمات، بالإضافة إلى تقييم لعناصر الاستدامة المالية لقطاع المنظمات غير الحكومية.

وتشمل خطة عمل برنامج دعم القطاع في الوقت الراهن المكوّنات التالية "تأسيس بورتال Portal المنظمات الأهلية الفلسطينية - الذي يمكنه العمل كمحور إلكتروني" تفاعلي لتبادل المعلومات و تنفيذ برنامج دعم الشبكات الفلسطينية وهيئة شؤون المنظمات غير الحكومية في مجالات التخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية والتطوير التنظيمي وغير ذلك. تطوير واعتماد منظومة القواعد الأخلاقية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وإنتاج "دليل الممارسات الفضلى"، وعقد الندوات ودعم إجراء البحوث في قضايا السياسات ذات الصلة بالقطاع.

ومن أهم الفوائد الجانبية لعمل برنامج دعم القطاع، القرار الذي اتخذته ثلاث شبكات فلسطينية، هي: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الفلسطينية والمعهد الوطني الفلسطيني للمنظمات غير الحكومية لتشكيل منتدى المنظمات غير الحكومية. وقد عقد المنتدى أول اجتماعاته في كانون الثاني عام ٢٠٠٤ وناقش خلاله خطة عمل لتعزيز التعاون بين الشبكات الثلاث حول قضايا التخطيط الاستراتيجي والشراكة المهنية في إيصال الخدمات.

"دعم برامج الخدمات الناجحة" - برنامج المنح التنموية (٣ ملايين دولار أمريكي)

يوفر هذا البرنامج منحةً مباشرةً للمنظمات غير الحكومية التي أثبتت نجاحاً - خلال المرحلة الأولى من مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية - وكانت بالتالي مؤهلة للتنافس على تلقيّ للمنح التنموية. ويوفر البرنامج الفرصة لمثل هذه المنظمات لتكرار تنفيذ مشاريعها الناجحة أو تعزيز استدامة خدماتها القائمة من خلال هذا الدعم المالي الإضافي.

مركز أبي رية لإعادة التأهيل هو مثلاً لمنظمة غير حكومية تتلقّى منحة من المرحلة الثانية لمشروع المنظمات غير الحكومية لتمويل تأسيس وحدة أطفال متخصصة للتعامل مع الأطفال المعاقين الذين يعانون من الصُّلب المفلوح، أو إعاقات أخرى. ويُعدّ هذا المشروع مشروع متابعة لمشروع سابق تم تمويله في المرحلة الأولى، وعمل على مساعدة مركز أبي رية في بناء خبراته ودعمه برنامج امتداد يوفّر الخدمات للمرضى الزائرين الذين يعانون من الإعاقات الناجمة عن الصُّلب المفلوح.

وعلى غرار منحة الشراكة، فإن جميع منحة التنمية تتضمن مخصصاً لتنفيذ برامج لبناء القدرات التي يتم تطويرها بأخذ الحاجات الفردية للمنظمات غير الحكومية المتلقية للمنح بعين الاعتبار. تجدر الإشارة إلى أن خطة منحة التنمية تمّول في المرحلة الراهنة ١٩ مشروعاً ويبلغ متوسط حجم المنحة الواحدة ١٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

التعامل مع "مجموعة" المنظمات الأهلية - برنامج الدعم القطاعي (١,٥ مليون ونصف المليون دولار أمريكي)

استناداً إلى الدور المركزي، الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الأساسية إلى الشعب الفلسطيني، فقد ساد الاعتقاد بأن استثماراً في تحسين الأداء "الجماعي" لهذه المنظمات من شأنه أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية في تعزيز الأثر التنموي الكلي الذي تحدثه هذه المنظمات، وتعزيز الاستدامة الطويلة المدى للخدمات التي تقدمها. وقد بدأ هذا الاستثمار ملائماً بوجه خاص في ظل الاعتماد الشبه كلي لتلك المنظمات على الدعم المالي الخارجي.

يرمي برنامج الدعم القطاعي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

- أ) تعزيز ثقافة "التعليم" بين المنظمات غير الحكومية ودعم أنظمة تبادل المعلومات والتشبيك.
- ب) دعم دور المنظمات غير الحكومية في بلورة السياسات التنموية وتطويرها.
- ج) دعم المنظمات غير الحكومية في إيجاد آليات محسّنة لحشد الموارد وتحسين شراكاتها العملية والمهنية مع مؤسسات السلطة الفلسطينية.

٥٠٪ من الموارد. كما تم تخصيص مبلغ إضافي مقداره ٢,٥ مليوناً ونصف المليون دولار أمريكي (من الموازنة الأساسية للمشروع) لفئة جديدة من "منح التنمية الملحة"، التي عملت على توفير موارد إضافية لدعم المشاريع الطارئة. وقد تم حتى تاريخه اعتماد ١٧ مشروعاً من تلك المشاريع بقيمة إجمالية مقدارها ١,٥ مليون ونصف المليون دولار أمريكي، كما تم تخصيص مليون دولار أمريكي لمنح الشراكات الفلسطينية الإيطالية.

الملكية

يمثل مجلس الإشراف الهيئة العليا لصنع القرار في هيكلية إدارة مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية - المرحلة الثانية. فإلى جانب ممارسة مجلس الإشراف لعملية الإشراف الكلي على المشروع وتوجيه السياسات، يتمتع المجلس بصلاحيات الموافقة على المنح وما خالف من القرارات المالية، مسترشداً في ذلك بتوصيات "تجمع مؤسسة التعاون"، الذي يقوم بالمراجعة الفنية من خلال "لجنة التقييم الفني"، كما ينفرد في تولي مسؤولية التنفيذ وإعداد التقارير الدورية عن سير المشروع لرفعها للبنك الدولي ومجلس الإشراف.

يتألف مجلس الإشراف الموسع من ثلاثة ممثلين من أعضاء "تجمع مؤسسة التعاون" (مجلس التعاون والمجلس الثقافي البريطاني ومؤسسة المعونات الخيرية)، وممثلين عن سبع شبكات من الضفة الغربية وقطاع غزة، وخمسة أعضاء مستقلين من المجتمع المدني، وأخيراً البنك الدولي والسلطة الفلسطينية كأعضاء مراقبين.

برنامج المنح الطارئة

- التمويل: ٤,٥ أربعة ملايين ونصف المليون دولار أمريكي (من المؤسسة الدولية للتنمية، ودائرة التنمية الدولية البريطانية، والبنك الإسلامي للتنمية ووكالة التنمية الدولية الكندية).
- عدد المشاريع المنفذة: ٩١
- النتائج "١٦٢,٥٨٥ يوم عمل/شخص.
- أعمال إنشاء بلغت مساحتها ١٠,٢٩٠ متراً مربعاً.
- إعادة تأهيل ١٤٣ مبنى.
- إعادة ترميم وإصلاح ٤ كيلومترات من الطرق.
- إعادة تأهيل ١٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية.
- إنشاء وإعادة ترميم وإصلاح ٢٢٨ بئراً.
- تجميع وتوفير ١٧٥ كرسي خاص بالمقعدين.
- إنتاج ٣,٢٠٠ شبكة صيد.
- إنتاج ٣,٣٠٠ قطعة مطرزة.
- تلقي ٢٣٢ طفلاً لمساعدة نفسية.

خطة منح الشراكات

- تم التعاقد مع ست منظمات غير حكومية تتولى إدارة منح الشراكات.
- القطاعات التي يدعمها البرامج:
 - (١) الشباب (مركز تنمية معان مع مركز بيسان للبحوث والتنمية وجمعية الدراسات العربية مع برنامج تنمية الشباب).
 - (٢) الإرشاد الزراعي وإعادة تأهيل الأراضي (لجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية ومجموعة الهيدرولوجيني (المياه) الفلسطينية، واللجنة الفنية لشؤون المرأة).
 - (٣) خدمات الصحة الأولية (لجنة الاغاثة الطبية الفلسطينية ولجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية).
 - (٤) التعليم (المركز الفلسطيني للمشاريع الميكروية - تعليم نظامي في القدس وتعليم غير نظامي في غزة).
- عدد المنظمات الأهلية المنتفعة من البرامج: ٨٩
- حجم المنح الفرعية للمنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً: ٢٠,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ومتوسط حجم هذه المنح يبلغ ٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

"استمرارية الظروف الطارئة" - برنامج المنح الطارئة وبرنامج منح التنمية الملحة (٥ ملايين دولار أمريكي و٢,٥ مليوناً ونصف المليون دولار أمريكي)

بينما كانت الاستعدادات للمرحلة الثانية من مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية جارية، اندلعت الانتفاضة الثانية، ودار نقاش جدّي حول ما إذا كان ينبغي الاستغناء عن الأهداف التنموية للمشروع، لصالح الاستجابة إلى الحاجات الماسة الناجمة عن الوضع الطارئ. وقد أدى هذا النقاش أيضاً إلى إثارة التساؤل حول "جدوى" تعزيز الشراكات وتنفيذ برامج بناء القدرات في ظل ظروف تحدّ من حرية الحركة وإمكانية التواصل بين المؤسسات. وفي نهاية النقاش، تقرّر اعتماد الأهداف التنموية للمشروع مع توفير فرصة لتقديم "المنح الطارئة" للمشاريع التي تُحدث أثراً سريعاً. وقد كان هذا الصندوق مفتوحاً لتلقي التمويل الإضافي الذي يمكن المشروع من جذب زيادة على موازنته الأساسية.

وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، كان هذا المكوّن المخصّص للأوضاع الطارئة من المشروع قد استقطب حوالي ٦ ملايين دولار أمريكي تم تخصيصها لتمويل برامج خلق فرص العمل وإجراء إصلاحات محدودة للأضرار الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية.

وبحلول منتصف عام ٢٠٠٣، كان البرنامج قد وفرّ أكثر من ١٦٢,٥٠٠ يوم تشغيل/شخص تضمنت محتوى من الأيدي العاملة بلغ في المتوسط أكثر من

ومن الأمثلة التي ساقتها المراجعة حول القيمة المضافة التي تجلبها هذه العملية التشاورية للإسهام في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية، سلسلة ورشات العمل التي نظمها التجمع للتعامل مع قضية "تسديد المنظمات غير الحكومية لضريبة القيمة المضافة". وقد أشارت المراجعة النصفية أيضاً إلى الفوائد الكبيرة المترتبة عن فرص التشبيك التي يقدمها المشروع لمختلف المنظمات غير الحكومية المتلقية للمِنح من خلال المنتديات المختلفة التي تم استحداثها.

وقد أوصت المراجعة النصفية بأن يقوم مجلس الإشراف بإيجاد سياسة إفصاح تشاركي عن المعلومات لأعضاء المجلس لضمان التمثيل الفعلي للشبكات من قبل المنظمات غير الحكومية الأعضاء فيها. وأوصت هذه المراجعة كذلك باعتماد تمثيل دوري للمجلس يكون قائماً على الترشيح الديموقراطي من الشبكات نفسها. وبأخذ التأخيرات، التي تمت مواجهتها في تنفيذ برنامج الدعم القطاعي، وخطط بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية المنتفحة من المشروع بعين الاعتبار، فقد أوصت المراجعة النصفية بأن يتم تمديد مدة تنفيذ المشروع مدة أخرى مقدارها ١٢ شهراً بحيث يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع وإنجازه بحلول منتصف عام ٢٠٠٥.

وضمن سياق اتخاذ القرار حول هذا الدور الموسّع للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، فقد توجب على البنك الدولي أن يتأكد من المعايير الضرورية لتجنّب أي سوء استغلال للسلطة الذي قد ينشأ عن التضارب في المصالح. وعلى ذلك فقد وضع البنك الدولي موضع التنفيذ "سياسة تضارب المصالح"، ووسّع نطاق العضوية لضم ممثلين مستقلين من المجتمع المدني. واحتفظ بحق عدم الممانعة في قرارات مجلس الإشراف بشأن الموافقة على المِنح. كما أعطى المشروع حق عدم الممانعة للعضو الممثل للسلطة الفلسطينية على جميع القرارات المتعلقة بالمِنح، وذلك لكي يضمن عدم تعارض المشاريع التي تتم الموافقة عليها مع السياسات الحكومية أو عدم الازدواجية في الجهود المبذولة.

ويرى البنك الدولي وتجمع مؤسسة التعاون، و"اتحاد التجمع" وشركائه من المنظمات غير الحكومية، ضرورة تطوّر مجلس الإشراف إلى هيكلية دائمة تقوم بإدارة صندوق/مؤسسة للمنظمات غير الحكومية كآلية لجذب وإدارة التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية. ويمنح مجلس الإشراف المنظمات غير الحكومية أيضاً فرصة التباحث والتحاوّر واتخاذ القرارات الجماعية حول مختلف القضايا الاستراتيجية التي تقع ضمن نطاق المشروع.

التقييم النصفي

أكدت المراجعة النصفية، التي أجراها فريق من الخبراء المستقلين للمشروع في عام ٢٠٠٣، على ضرورة مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية، الذي يراعى البنك الدولي، من حيث تلبينه للاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المحلية الفلسطينية واستمراره في دعم الدور البالغ للمنظمات غير الحكومية على صعيد إيصال الخدمات.

وقد أثنت هذه المراجعة على التقدم الذي تحقّق على صعيد تنفيذ برنامج المِنح، ولا سيما في ظل الظروف القاسية التي تواجه الجهات المعنية والمتفّعين على حد سواء. فقد تحدث الشركاء من المنظمات غير الحكومية ومتلقّي المنح عن الفائدة الكبيرة التي يقدمها المشروع من حيث بناء القدرات على التصميم والتنفيذ والرصد والمتابعة وإعداد التقارير اللازمة، وأشادوا بالدعم الذي قدمه "تجمع مؤسسة التعاون" في عملية بناء القدرات. وقد لاحظت المراجعة النصفية التأخيرات التي واجهها المشروع في تنفيذ برنامج الدعم القطاعي، والتي تُعزى إلى الصعوبات التي واجهتها اللجنة الفرعية للدعم القطاعي في الاجتماع بصورة دورية منتظمة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فقد أبرزت المراجعة النصفية الفوائد الجمة التي تراكمت في العملية التشاورية التي يدعمها المشروع، في حين أنها أقرّت بأن بناء القدرات وتعزيز الأساليب البديلة للتنمية لا يمكن تحقيقها إلا بمرور الزمن.

كما امتدحت المراجعة النصفية "تجمع مؤسسة التعاون" على الدور الذي أدّاه في جمع الجهات المعنية معاً في لقاءات لبحث التحديات والخبرات المشتركة.

ارتباط البنك الدولي مع المجتمع المدني

لقد عمل البنك الدولي ولا يزال، على تقوية مدى ارتباطه بالمجتمع المدني منذ عام ١٩٨١، عندما وافق مجلس إدارة البنك الدولي على أول مذكرة سياسة تشغيلية له حول العلاقات مع المنظمات غير الحكومية.

ومنذ ذلك الحين، شهدت أرجاء العالم زيادة غير مسبوقه في مستوى التفاعل والتعاون فيما بين البنك الدولي ونطاق عريض من منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وجماعات المجتمع المحلي، والاتحادات المهنية، والمنظمات القائمة على المعتقدات الدينية، والنقابات المهنية والجامعات.

ويتحاور البنك الدولي في الوقت الحاضر ويتعاون مع آلاف منظمات المجتمع المدني في أرجاء العالم كافةً من مثل منظمات المجتمع المحلي، ومنظمات السكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية، واتحادات العمال، والجماعات القائمة على المعتقدات الدينية، والجامعات، والنقابات المهنية والمؤسسات. ويرتبط البنك الدولي مع المجتمع المدني بثلاث طرائق مختلفة: فهو ييسر العلاقات فيما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وهو يتحاور ويتشاور مباشرة مع منظمات المجتمع المدني حول قضايا السياسات، وهو يتشارك مع المجتمع المدني في الأنشطة التنموية.

- يقوم البنك الدولي بتيسير علاقات محسنة بين المجتمع المدني والحكومات عن طريق بناء قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على الارتباط بطريقة بناءة بعضها مع بعض. وهذا يتحقق عن طريق قيام البنك الدولي بتوفير المشورة والموارد والتدريب، والتشارك في المعارف والممارسات الفضلى، والاجتماع أو دعم عقد المباحثات بين الجهات المعنية المتعددة. ومن أفضل الأمثلة التي تُدلل على الدور الذي يؤديه هذا التيسير، ما يقوم به البنك في عملية صياغة أوراق استراتيجية تقليص دائرة الفقر في الدولة.

لقد غدا نشوء ونمو المجتمع المدني واحداً من الاتجاهات الحديثة المهمة في التنمية الدولية. وفي الوقت ذاته، فإن الشراكات بين الحكومات، والأعمال والمشاريع، ومنظمات المجتمع المدني ينظر إليها بصورة متزايدة كواحدة من السبل الأكثر فعالية في تقليص دائرة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي ظل هذه الشراكات المتعددة الجهات المعنية، يقر البنك الدولي بأن منظمات المجتمع المدني تؤدي دوراً بالغ الأهمية في المساعدة على ترديد صدى أصوات الفقراء في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وفي تحسين فعالية واستدامة التنمية، وفي مساءلة الحكومات وصانعي السياسات علانيةً.

وكان التفاعل فيما بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني قد بدأ في النمو في عقد السبعينيات من القرن الماضي من خلال التحاور مع المنظمات غير الحكومية المناصرة للسياسات المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية للمشروعات التي يمولها البنك الدولي. وفي أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي، شكلت المنظمات غير الحكومية الدولية والبنك الدولي "لجنة المنظمات غير الحكومية والبنك الدولي"، التي عقدت عدداً من الاجتماعات الدورية لبحث سياسات البنك وبرامجه ومشاريعه. وقد بدأ نطاق ونوعية العلاقات بين البنك الدولي والمجتمع المدني يتكاثف في منتصف التسعينيات من القرن الماضي حينما تم توظيف معظم اختصاصي المجتمع المدني للعمل في مكاتب البنك الدولي في أرجاء العالم.

ومنذ ذلك الحين، قام البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات، وعزز الحوارات المشتركة فيما بينه وبين المجتمع المدني، وتبنى أساليب موجهة نحو تعزيز المشاركة بدرجة أكبر. وقد انعكس هذا الأسلوب التنموي - الذي يتصف بدرجة أكبر من التشاركية - في ما لا يقل عن ١٥ سياسة من السياسات التشغيلية لدى البنك أو في مذكرات التوجيه والإرشاد للموظفين، بما في ذلك الممارسات الجيدة: ١٤-٧٠ حول إشراك المنظمات غير الحكومية في الأنشطة التي يدعمها البنك.

وهناك موظفون من البنك يتفاعلون مع عناصر أساسية محددة، من مثل اتحادات العمال والسكان الأصليين، والمنظمات القائمة على المعتقدات الدينية والمؤسسات. كما أن آليات التمويل الأخرى كصندوق البيئة العالمية، ووحدة تنمية المعلومات InfoDev ووحدة سوق العمل التنموي Development Market-place، لديها هي الأخرى موظفون مسؤولون عن الوصول إلى المجتمع المدني.

وعلى المستوى القطري، ثمة موظفو مجتمع مدني محليون (قطريون) يعملون في ٧٠ مكتباً من مكاتب البنك في أنحاء العالم. وهم في الغالب من كبار الموظفين المهنيين ذوي الخبرة الطويلة في العمل مع قطاع المجتمع المدني، والكثير منهم سبق له العمل في منظمات المجتمع المدني أو تولى قيادتها قبل الانضمام إلى كوادرات البنك الدولي. ويقوم الموظفون المحليون (القطريون) بتنفيذ مجموعة متنوعة من النشاطات، بما في ذلك التحليل الاجتماعي، وأعمال الارتباط بالمجتمع المدني المحلي، وإدارة برامج الوصول الامتدادي، ويعملون على إشراك منظمات المجتمع المدني في المشاريع التي يمولها البنك الدولي. تجدر الإشارة إلى أن نهج الارتباط بالمجتمع المدني وإشراكه، والأنشطة التي يتم تنفيذها في كل دولة من الدول تتباين وتختلف بصورة كبيرة بين دولة وأخرى وتتم بالضرورة صياغتها بمقتضى السياق المحلي.

وبالرغم من تحقيق تحسّن مضطرد في علاقة الأطراف الثلاثة: المجتمع المدني والحكومات والبنك الدولي على مدى العقد الماضي، هناك عدد من التحديات المحددة التي تحتاج إلى التصدي لها من أجل التشجيع على تحقيق المزيد من التعاون الفعّال.

إن البنك الدولي بصدده اتخاذ عدد من الخطوات لردم الهوة القائمة بين النيات والممارسات في ارتباطه مع المجتمع المدني. ففي مجال السياسات، يحاول البنك التعلّم من الخبرة المكتسبة حديثاً وتبني نهجاً أكثر ثباتاً وأفضل نوعية في مجال التشاور حول السياسات. وفي مجال المعلومات، فبالإضافة إلى توسيع البنك للسياسة المعتمدة لديه في الإفصاح عن المعلومات في عام ٢٠٠١، فإنه يقوم في الوقت الراهن بتجربة عدد من المبادرات الريادية في حوالي ٢٠ بلداً بهدف توفير إمكانية أسهل وأسرع للوصول إلى المعلومات باللغات المحلية. ومن حيث التعاون التشغيلي، فإن البنك بصدده تحليل سُبل ترمي إلى مزيد من التبسيط والسماح بدرجة أكبر من المرونة في تمويل المنح وإجراءات التعاقد مع المجتمع المدني. وأخيراً، فإن البنك الدولي يعمل في الوقت الحاضر على تحسين متابعة وتقييم مشاركة المجتمع المدني في المشاريع التي يتولى تمويلها.

تحتاج الحكومات إلى إظهار التزام واضح بنهج يتّصف بقدر أكبر من التشاركية والشفافية والمساءلة لصياغة السياسات وتنفيذ البرامج من أجل تحقيق نتائج أكثر دلالة وأهمية وأكثر استدامة في مجال تقليص دائرة الفقر. أما البلدان التي

يقوم البنك الدولي بالتعاقد مع منظمات المجتمع المدني حول السياسات والبرامج والدراسات والمشاريع. ويتخذ الحوار العديد من الأشكال ويعقد في أماكن شتى على المستويات المحلية والوطنية وعبر الوطنية. ويُمكن أن يبادر البنك الدولي أو منظمات المجتمع المدني نفسها بالدعوة إلى الحوار حول السياسات التي تتصف بعمومية أكبر أو حول مشروعات محددة. أما الاجتماعات التشاورية فهي ذات طابع يتّسم بفعالية أكبر من الحوار، وهي تتنوع بصورة عامة، وتتراوح بين الاجتماعات التشاورية حول السياسات العالمية، مثل عناصر الحماية الاجتماعية والإقراض من أجل التكيف الاقتصادي، وبين الاجتماعات التشاورية حول المشاريع التي يمولها البنك الدولي.

يقوم البنك الدولي بالتشارك مباشرة مع منظمات المجتمع المدني من خلال التعاقد بتقديم المساعدة الفنية وخدمات التدريب، وتمويل مبادرات تنمية المجتمع المدني، والإدارة المشتركة للبرامج المشتركة. وثمة أمثلة كثيرة على الشراكات النشطة في مجالات صون الغابات، ولقاحات، متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز)، والفقر في الأرياف، والقروض الميكروية (الصغيرة جداً) وتطوير الإنترنت.

ومن أجل تيسير هذا الارتباط المتنامي مع منظمات المجتمع المدني، فقد استخدم البنك الدولي عدداً من اختصاصي المجتمع المدني، الذين يعملون في مختلف أقسامه، لقيموا روابط اتصالية مع المجتمع المدني، ويوفروا إمكانية أكبر له للوصول إلى البنك، ويعززوا تحقيق مشاركة أكبر حجماً من جانب المجتمع المدني في أنشطة البنك الدولي. ويعمل لدى البنك في الوقت الحاضر ١٢٠ موظف ارتباط مختص بالمجتمع المدني، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

فعلى الصعيد العالمي، يوفر فريق المجتمع المدني التنسيق المؤسسي عن طريق صياغة الاستراتيجيات المؤسسية، وتقديم المشورة لكبار فريق الإدارة، وإجراء البحوث ونشر المعلومات، والوصول إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي. أما مجموعة المجتمع المدني، فهي تجمع معاً حوالي ٤٠ شخصاً تقريباً يعملون في مقر رئاسة البنك الدولي في واشنطن، على المستويين العالمي والإقليمي في مختلف المناطق الجغرافية، وفي الشبكات الموضوعية (أي التي تختص بموضوع رئيس بعينه) وفي آليات التمويل، والوحدات الأخرى.

وثمة اختصاصيون في مجال المجتمع المدني يعملون ضمن الإدارات الإقليمية ليقدّموا المشورة إلى نواب رؤسائهم الإقليميين، ويصوغوا الاستراتيجية الإقليمية للمجتمع المدني، وينسقوا عمل موظفي المجتمع المدني العاملين لدى البنك في الأقطار. فمعظم وحدات البنك الرئيسة (على سبيل المثال معهد البنك الدولي)، والشبكات الموضوعية (من مثل التنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً والتنمية البشرية) لديها أيضاً موظفون مسؤولون عن الارتباط مع المجتمع المدني.

تقوم بتنفيذ الأوراق المحلية لاستراتيجية تقليص دائرة الفقر، فهي تحتاج إلى اعتماد تدابير لتعزيز مشاركة المجتمع المدني المحلي، مما يُعطي فرصة أكبر من الوقت لإجراء التشاور الكافي، ولوضع الموازنة اللازمة للموارد من أجل مشاركة المجتمع المدني.

وينبغي أن تظهر منظمات المجتمع المدني للحكومات وللوكالات المانحة وللمواطنين بأنها تمثل المجتمع المدني أيضاً، وتعمل بفعالية وتخضع للمساءلة. فضمن المجتمع المدني، ثمة العديد من المبادرات المهمة الجاري تنفيذها والموجهة نحو تعميق مشاركة المجتمع في صنع القرار، وفي وضع منظومة القواعد الأخلاقية ونشر الموازنات السنوية. ولا بدّ من التشجيع على بذل هذه الجهود وتكرار تطبيقها. وإضافة إلى ذلك، فإنه كلما ازدادت فرص مشاركة منظمات المجتمع المدني بدرجة أكبر في صنع السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، توجب على هذه المنظمات الاستمرار في تحسين مستوى فهمها وقدراتها الفنية في هذا المجال.

المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تشارك في مناقشات البنك الدولي حول مُسوّدة ورقة المجتمع المدني

يعمل البنك الدولي حالياً على بلورة ورقة بعنوان قضايا وخيارات لتحسين الارتباط بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني. وقد تم في شباط/فبراير الماضي تنظيم مؤتمر متلفز بين مقر البنك الدولي في واشنطن ومكتبه في القاهرة والرّام في الضفة الغربية، تميّز بعقد نقاش مفتوح حول مسودة الورقة مع منظمات المجتمع المدني المحلية. وقد ساهم المشاركون في نقاشات حيوية وأسهموا في إضافة مدخلات قيّمة إلى الورقة. وسوف تأخذ الورقة النهائية في اعتبارها التغذية الراجعة (الملاحظات) التي يبيدها المشاركون الفلسطينيون والمصريون، علماً بأن هذه الورقة النهائية قد تمت مناقشتها بطرائق مماثلة مع منظمات المجتمع المدني في مناطق أخرى من العالم. وإضافة إلى ذلك، فقد تم عقد ملتقى إلكتروني عبر الإنترنت لاستقطاب جمهور عالمي. كما أن هذه الورقة متوفرة باللغات الرسمية الستة للبنك الدولي بما فيها اللغة العربية.

للمزيد من المعلومات، يرجى مشاهدة المجتمع المدني الخاص بالبنك الدولي في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TO/PICS/CSO/0,,contentMDK:20144378~pagePK:220503~piPK:220476~the SitePK:228717,00.html>

التطورات الاقتصادية الجديدة

التجارة الخارجية

من الناحية التقليدية، أدت التجارة دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني الصغير الحجم المفتوح الآفاق. فخلال السنوات الخمس الماضية، شكلت الواردات من البضائع النهائية، والخدمات، والأجهزة والمعدات والمُدخلات الوسيطة نسبة ٧٠ في المئة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، في حين مثلت الصادرات من البضائع والخدمات أقل من ٢٠ في المئة منه.

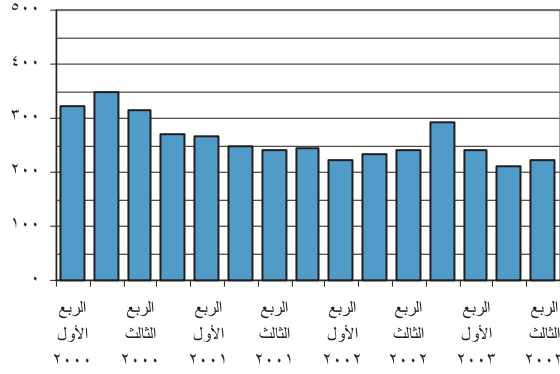
وتعاني هذه التجارة - لسوء الحظ - من سوء الرصد والتسجيل؛ وذلك لأن معظمها يتم فيما بين الضفة الغربية وإسرائيل حيث لا توجد على الحدود بينهما محطات جمركية (خلافًا للتجارة بين قطاع غزة وإسرائيل). غير أن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات يُصدر تقديرات لتلك التدفقات التجارية، ونحن بدورنا نعتمد على تلك البيانات في رسم صورة تطوّر هذه التجارة منذ عام ١٩٩٨. وهذا ما يغطي فقط تجارة الفلسطينيين مع إسرائيل، ولا يغطي تجارتهم مع بقية دول العالم، مع أن التجارة مع إسرائيل تمثل الجزء الأكبر من إجمالي التجارة الفلسطينية^٢. وعلاوة على ذلك، فإن حصة مهمة من البضاعة المستوردة من إسرائيل تنشأ - بصورة فعلية - من دول أخرى، وهي ما تعرف اصطلاحاً بعبارة "الواردات غير المباشرة". وإضافة إلى ذلك، فإن هذه العلاقات التجارية لا يبدو أنها قد تأثرت - بصورة جديرة بالاعتبار - بحركات أسعار الصرف، ولا يُعتقد أن هبوط قيمة الشيكال الإسرائيلي في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ أو ما أعقب ذلك من ارتفاع في تلك القيمة خلال عام ٢٠٠٣، قد عملا على تغيير تركيبة الواردات الفلسطينية - بدرجة مهمة - من حيث أطراف الشراكة في التجارة. (انظر الشكل رقم ١٣ بالنسبة لحركات سعر صرف الشيكال مقابل الدولار).

المُخْرَج الاقتصادي

تواصل البيانات الاقتصادية المتوافرة والأكثر حداثة، وهي: الواردات الفلسطينية من إسرائيل أثناء الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٣، وبيانات تشغيل الفلسطينيين داخل مناطق السلطة الفلسطينية حتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٣، وتشغيلهم في إسرائيل حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. تواصل توفير الدليل على حدوث انتعاش اقتصادي متواضع طوال عام ٢٠٠٣. وبالتطلع إلى المستقبل، فإن المدى، الذي يمكن أن يتم فيه تعزيز مسار النمو هذا - الهش فعلاً - سوف يعتمد بشكل كبير على الوضع السياسي والأمني، وعلى المدى الذي يتم فيه تخفيف حدة القيود المفروضة على حركة السفر والتراخيص داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى إغلاق أسواق العمل الإسرائيلية أمام العاملين الفلسطينيين. وفي الواقع، فإن المسح الذي أجري على عدد من أصحاب الأعمال والمشاريع الفلسطينية ومديري هذه الأعمال والمشاريع الفلسطينيين، في وقت مبكر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أظهر أنهم يرون أن المناخ العام للعمل قد تدهور في كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٣، إلا أن توقعاتهم المستقبلية بالنسبة للتشغيل والمبيعات والاستثمار أخذت طابعاً حائراً محايداً في أحسن أحوالها، على المدى القصير، وكانت - مقارنة مع ذلك - متشائمة فقط على المدى المتوسط.

٢ في عام ٢٠٠٠، مثلت الواردات من إسرائيل وعبرها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة نسبة ٧٣ في المئة من إجمالي الواردات الفلسطينية، في حين مثلت الصادرات إلى إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة نسبة ٩٢ في المئة من إجمالي الصادرات الفلسطينية.

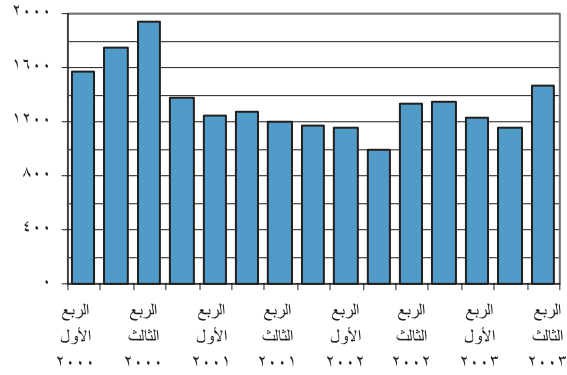
الشكل ٢ - صادرات البضاعة إلى إسرائيل
(مليون شيكل إسرائيلي جديد)



المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات.

وثمة ما لا يقل عن ثلاثة عوامل تشرح الانخفاض في الصادرات الفلسطينية، الذي شهدته الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العامين الماضيين: الزيادة في تكاليف النقل نتيجة الحصار والإغلاق مما جعل المنتجات الفلسطينية أقل تنافسية من مثيلاتها، وتحول المشترين الأجانب إلى مصادر بديلة للتوريد تتمتع بدرجة أعلى من الاعتمادية في التوريد بالمقارنة مع حالات الانقطاع في إنتاج وشحن المنتجات الفلسطينية، وتحول المنتجين الفلسطينيين إلى الأسواق الداخلية للخدمات.

الشكل ١ - واردات البضاعة من إسرائيل
(مليون شيكل إسرائيلي جديد)



المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات.

ولقد اتخذت اتجاهات صادرات البضاعة نموذجاً مماثلاً لنموذج الواردات: فتراجعت طوال صيف ٢٠٠٢، وحققت نوعاً من الانتعاش في الربع الرابع من العام نفسه، ثم تراجعت في ربيعين متتاليين من عام ٢٠٠٣، تلاهما ارتفاع في الفترة الأخيرة - رغم أن هذا الارتفاع لم يكن تقريباً بقدر القوة التي سجلها الارتفاع في الواردات. وفي الربع الثالث من ٢٠٠٣، بلغ إجمالي صادرات البضاعة إلى إسرائيل ٢٢٣ مليون شيكل إسرائيلي جديد (٥٠ مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة ٢٨,٨ في المئة عن الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ (الشكل ٢).

أسواق العمل

فقد ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ عامل فلسطيني فرص عملهم في إسرائيل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ نتيجة لحالات الحصار والإغلاق الخارجي التي تفرضها إسرائيل على الضفة والقطاع. ووفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، فقد كان ١٤٦,٠٠٠ فلسطيني (١١٦,٠٠٠ من الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، و٣٠,٠٠٠ من قطاع غزة) يعملون في إسرائيل والمستوطنات والمناطق الصناعية الإسرائيلية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٠.

وفي أدنى مستوى وصله عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية أثناء الربع الثاني من عام ٢٠٠٢، فقد انخفض هذا العدد إلى ٣٣,٠٠٠ عامل، قبل أن يعاود الارتفاع في الربع الذي تلاه إلى ٥٣,٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، استقر تقريباً عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، وكان متقلباً وفقاً لمدى الإغلاق الذي يتم فرضه غداة بعض حوادث إرهابية محددة. وفي الربع الرابع من عام ٢٠٠٣، بلغ عدد العاملين ٥٨,٠٠٠ (٥٤,٠٠٠ من الضفة الغربية و٤,٠٠٠ من قطاع غزة).

إن توافر فرص عمل أقل في إسرائيل يُترجم مباشرة إلى انخفاض في تحويلات العاملين. فوفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات، بلغت تحويلات العاملين في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ مبلغ ٣٢٨ مليون

وصل إلى ٣٣٤,٠٠٠ عامل. لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً وتركز في الزراعة (فقد ارتبط بموسم قطف الزيتون وانقلب رأساً على عقب في الربع الأول من عام ٢٠٠٣). كما تركز في بعض أعمال إصلاح البنية التحتية، التي تم تنفيذها لمرة واحدة والتي ولدت فرصاً تشغيلية في قطاع الإنشاءات.

وانطلاقاً من التراجع في عدد فرص العمل التي شهدها الربع الأول إلى مستوى ٣٠٠,٠٠٠ فرصة عمل، فقد شهد الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ زيادة كبيرة في توافر هذه الفرص، بلغت ٣٧١,٠٠٠ فرصة مع تواصل هذه الزيادة في الربع الثالث (إلى ٣٧٧,٠٠٠) وفي الربع الرابع من العام نفسه. وفي حين أن قدرًا كبيراً من هذه الزيادة على مدى الشهور التسعة الماضية ابتداءً من الربع الأول من عام ٢٠٠٣ قد جاء - مرة أخرى - على شكل فرص عمل في قطاع الزراعة (٢٤,٠٠٠ فرصة عمل)، وهي بالتالي زيادة موسمية محتملة، إلا أن زيادة ذات مغزى قد تم تسجيلها أيضاً في قطاعات أخرى هي: التجارة (١٧,٠٠٠) فرصة عمل، الإنشاءات (٢١,٠٠٠)، التصنيع (٩,٠٠٠) والخدمات (١٠,٠٠٠). وقد كان بمقدور هذه الزيادة أن تُبشّر بتحقيق نمو مستدام بدرجة أكبر لو أن الظروف السياسية والأمنية كانت تسمح بذلك.

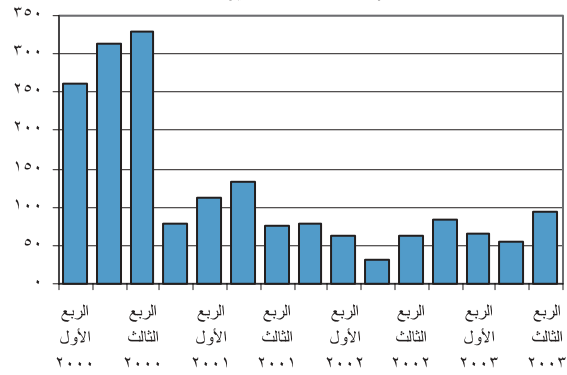
وفي قطاع غزة، تم تشغيل ١٦٣,٠٠٠ غزياً محلياً أثناء الربع الثالث من عام ٢٠٠٠. وبحلول الربع الثالث من عام ٢٠٠٢ - وهي النقطة الدنيا لمستوى التشغيل أثناء الانتفاضة - انخفض هذا الرقم إلى ١١١,٠٠٠ (تراجع بنسبة ٣٢ في المئة). وبعد حدوث زيادة متواصلة في فرص العمل على مدى الأرباع الأربعة من العام ٢٠٠٣، بلغ عدد الغزيين الذين تم تشغيلهم داخل قطاع غزة ١٨٠,٠٠٠، وذلك قبل التراجع الذي تم تسجيله أثناء الربع الرابع والذي خفض عدد الحاصلين على فرص العمل إلى ١٧٣,٠٠٠ عامل. ومرة أخرى، نجد أن ربع هذه الزيادة تقريباً - التي حدثت منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٢ - كانت في مجال الزراعة (١٧,٠٠٠)، وأن قطاع الإنشاءات قد أضاف ١١,٠٠٠ فرصة عمل منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٢. وكلا القطاعين - الزراعة والإنشاءات - ينطويان على عناصر موسمية قوية. وقد بلغت الزيادة في فرص التشغيل في قطاع الخدمات (١٤,٠٠٠) فرصة، وفي قطاع التجارة (١١,٠٠٠) وفي قطاع التصنيع (٤,٠٠٠) منذ تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ مما يشير إلى احتمالية التشغيل الدائم بصورة أكبر، مع أنه من المرجح أن يكون متوقفاً على مدى تحسن الأجواء السياسية. وفي الواقع إن ارتفاع درجة التوتر وتراجع مستوى البيئة الأمنية في غزة أثناء الربع الرابع من عام ٢٠٠٣ ينعكس على التراجع المتفاجئ في عدد فرص التشغيل التي تم تسجيلها في ذلك الربع من العام.

ومع الزيادات الأخيرة في فرص التشغيل، والنمو السكاني بمعدل ٤,٣ في المئة سنوياً تقريباً، فقد ازدادت نسب الإعالة بصورة مثيرة للاهتمام خلال فترة الانتفاضة (تُحسب نسبة الإعالة بقسمة مجموع عدد السكان على عدد الأشخاص العاملين منهم). ففي حين أن كل عامل فلسطيني في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ في الضفة الغربية، كان يُعيل ٤,٣ شخص، أصبح هذا العامل

دولار أمريكي في حين بلغت ٩٣ مليون دولار أمريكي فقط في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣؛ أي بتراجع نسبته ٧١ في المئة (انظر الشكل ٣).

وقد كان لهذا التراجع أثره المباشر على دخل الأسر الفلسطينية؛ نظراً لأن تحويلات العاملين من إسرائيل مثلت حوالي ١٨ في المئة من مجموع دخولهم في عام ١٩٩٩، التي أمكن التصرف بها. وتبعاً لذلك، فقد أثرت الدخول المنخفضة، بصورة حتمية، على جانب الطلب على البضائع والخدمات الفلسطينية، مما أثر بالتالي على جانب الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية التي تُنتج تلك البضائع والخدمات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل ٣ - تحويلات العمال الفلسطينيين من إسرائيل (مليون دولار أمريكي)



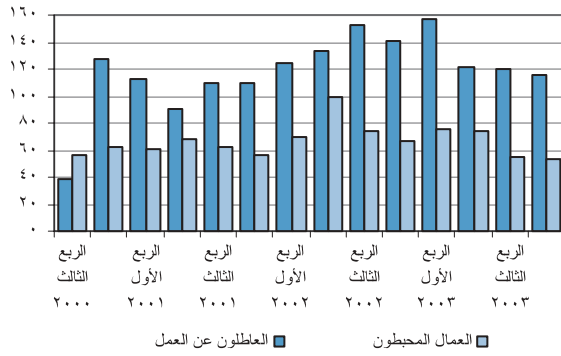
المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات.

لقد عملت الصعوبات التي تواجه تنفيذ الأعمال والمشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة على تفاقم الأثر السلبي لفقد فرص العمل في إسرائيل، على تشغيل الأيدي العاملة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك كنتيجة لحالات الحصار والإغلاق الداخليين وحظر التحول، ولا سيما في عام ٢٠٠٢، مما أدى بالتالي إلى حدوث زيادات كبيرة في تكاليف المعاملات والصفقات، وانقطاعات في دورات الإنتاج، وخسارات في المنتجات القابلة للتلف وتوليد اقتصادات ذات إنتاج منخفض الحجم.

ولم تنتعش فرص التشغيل على الصعيد المحلي إلا في هذه السنة، إلى الحد الذي تجاوز فيه عدد الفلسطينيين الذين تم تشغيلهم داخل الضفة الغربية وقطاع غزة المستويات التي تمت مشاهدتها قبل اندلاع الانتفاضة (انظر الجدول ١). بيد أن عدد العاطلين عن العمل قد ازداد، في الوقت ذاته، من ٧٣,٠٠٠ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ قبل اندلاع الانتفاضة، إلى ١٩٨,٠٠٠ في الوقت الراهن.

وفي الربع الرابع من عام ٢٠٠٣، بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في الضفة الغربية ٣٨٦,٠٠٠ عامل مقارنةً بعددهم قبل اندلاع الانتفاضة مباشرة: ٣٥٢,٠٠٠ عامل. وفي المستوى الأدنى لهذا العدد في الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٠٢، انخفض هذا العدد إلى ٢٨٧,٠٠٠ و ٢٨٨,٠٠٠ على التوالي. وقد شهد الربع الرابع من عام ٢٠٠٢ ارتفاعاً في فرص العمل في الضفة الغربية،

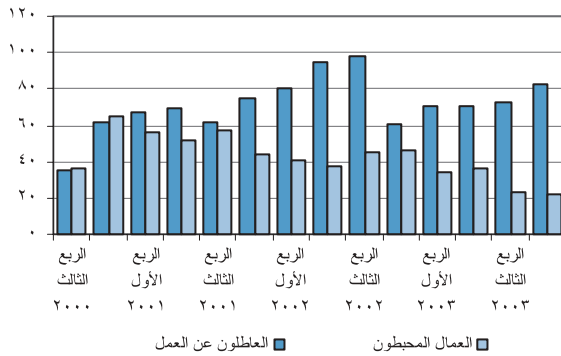
الشكل ٤ - البطالة في الضفة الغربية
(بالآلاف الأشخاص)



المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. البيانات تشمل القدس الشرقية.

أما في قطاع غزة، فقد وصل مستوى البطالة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٣ إلى ٣١,٩ في المئة (٨٣,٠٠٠ شخص) بينما كان معدل البطالة قبل اندلاع الانتفاضة ١٥,٤ في المئة (٣٥,٠٠٠ شخص) (الشكل ٥).

الشكل ٥ - البطالة في قطاع غزة
(بالآلاف الأشخاص)



المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات.

يعيل ٥,٤ شخص بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٠٣. وبالمثل، فقد ارتفعت نسبة الإعاقة في قطاع غزة من ٥,٩ إلى ٧,٧، وهو ارتفاع مثير للاهتمام بصورة أكبر مما يثيره في الضفة الغربية.

وفي ظل نمو عدد السكان وأعداد الأيدي العاملة، والتراجع في مستوى تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، والافتقار إلى إيجاد فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العامين الأولين من عمر الانتفاضة، فقد تواصل نمو البطالة وارتفاع معدلاتها بصورة مثيرة للاهتمام. فحتى مع الزيادة في عدد فرص العمل أثناء الربعين السنويين الأخيرين، إلا أن عدد العاطلين عن العمل يظل بعيداً عن مستويات التشغيل التي تم بلوغها في فترة ما قبل الانتفاضة. (وبمقتضى التعريفات الموحدة لدى منظمة العمل الدولية، فإن الشخص لا بُد له من أن يكون باحثاً عن العمل بالفعل حتى يتم اعتباره "عاطلاً عن العمل").

وبالرغم من انخفاض معدل البطالة في الربع الرابع من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠,٧ في المئة عما كان عليه في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ (٣١,٤ في المئة) وهو أعلى معدل للبطالة منذ بداية الانتفاضة، فقد بقي ١١٥,٠٠٠ عامل عاطلين عن العمل (انظر الشكل ٤). (ومقارنة بذلك، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية أثناء الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، ٣٨,٠٠٠ عامل ووصل معدل البطالة إلى ٧,٥ في المئة).

الجدول ١: عدد فرص العمل للفلسطينيين (بالآلاف الأشخاص)

الربع	الربع الثالث ٢٠٠٣	الربع الثاني ٢٠٠٣	الربع الأول ٢٠٠٣	الربع الرابع ٢٠٠٢	الربع الثالث ٢٠٠٢	الربع الثاني ٢٠٠٢	الربع الأول ٢٠٠٢	الربع الرابع ٢٠٠١	الربع الثالث ٢٠٠١	الربع الثاني ٢٠٠١	الربع الأول ٢٠٠١	الربع الرابع ٢٠٠٠	الربع الثالث ٢٠٠٠
العاملون في الضفة الغربية	٣٥٢	٣١٦	٢٩٢	٣١٤	٣١٤	٣١٦	٣٠٤	٢٨٧	٢٨٨	٣٣٤	٣٠٠	٣٧١	٣٧٧
العاملون في قطاع غزة	١٦٣	١٢٠	١٢٦	١٢٧	١٢٩	١٣٨	١٣٨	١٣١	١١١	١٥٠	١٦٩	١٧٥	١٨٠
العاملون من الضفة الغربية في إسرائيل	١١٦	٤٠	٦٩	٧٢	٦٠	٦٦	٥٦	٣٠	٥٠	٤٩	٤٣	٥٠	٥٩
العاملون من قطاع غزة في إسرائيل	٣٠	٣	٣	٢	٣	٢	٢	٢	٢	٧	٦	٤	٨
مجموع العاملين	٦٦٢	٤٧٩	٤٩٠	٥١٥	٥٠٦	٥١٨	٥٠١	٤٥١	٤٥٢	٥٤٠	٥١٨	٦٠٠	٦٢٤
منهم أفراد الأسرة غير المدفوعي الأجر	٦٥	٦٢	٤٦	٤٧	٤٦	٤٨	٤٨	٤٠	٤٠	٦١	٥٢	٧٦	٧١

المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. ملاحظة: التشغيل في إسرائيل يشمل التشغيل في المستوطنات والمناطق الصناعية الإسرائيلية، والتشغيل في الضفة الغربية يشمل القدس الشرقية.

الشهري لعدد العاملين ١٢,٤٠٠ عامل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر مقارنة بعدد ١٦,٩٠٠ عامل في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (وهو المستوى الأعلى لعدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل أثناء الانتفاضة)، ومقارنة بعدد العاملين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (٢٩,٥٠٠ عامل)٣.

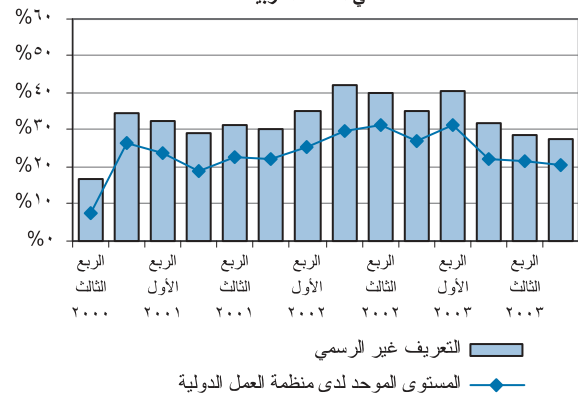
ومن بين الزيادة المسجلة في عدد العاملين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وقدرها ٢,٥٠٠ عامل، كان الجزء الأكبر منها - ١,٤٠٠ عامل - يعمل في قطاع الإنشاءات، وهو عدد يتطابق مع العدد الكلي القطاعي المخصص للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل. أما في الوقت الراهن، فيعمل ٢١ في المئة (٢,٦٠٠) من الفلسطينيين في قطاع الزراعة، و٦٣ في المئة (٧,٨٠٠) في قطاع الإنشاءات، و١٥ في المئة (١,٩٠٠) في القطاعات الأخرى. إن هذه "القطاعات الأخرى" - وهي بصفة رئيسية تمثل في قطاعي التصنيع والتجارة - هي التي شهدت الانخفاض الأكبر في مستويات التشغيل منذ فترة ما قبل الانتفاضة. ووفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فقد تم تشغيل ٢٩,٥٠٠ فلسطيني بطريقة مشروعة في إسرائيل: ٥,٠٠٠ عامل في قطاع الزراعة، و١٥,٢٠٠ في قطاع الإنشاءات و ٩,٣٠٠ في القطاعات الأخرى.

ومع استمرار تشغيل الأجراء (العاملين بأجر أو براتب)، فقد تفاقم أثر الزيادة في نسب الإعاقة أثناء الانتفاضة (كما تفاقم الالتزام المفهوم ضمناً والقاضي بأن يقوم العاملون الفلسطينيون بدعم أعداد أكبر من أعضاء الأسر الممتدة)، وذلك بسبب التراجع في الأجور الحقيقية على مدى الجزء الأكبر من عمر الانتفاضة. وقد تم هذا التراجع بصورة ثابتة إلى حد ما في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة أثناء الفترة من الربع الثالث من عام ٢٠٠٢ وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٣. ففي الضفة الغربية، تراجعت الأجور الحقيقية بنسبة ١٠,٦ في المئة منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ في حين أن هذه الأجور ازدادت بنسبة ٣,٧ في المئة. (الشكل ٨).

٣ يذكر المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات في تقارير مسوح العمل الفصلية (الربع سنوية)، بصورة ثابتة، مستويات أعلى لتشغيل الفلسطينيين في إسرائيل مما يذكره المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات. ومن المحتمل أن يكون ذلك ناتجاً عن عاملين: الأول، إن البيانات الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات تشمل الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية (وهم الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية) أو جوازات سفر أجنبية إلى جانب اشتغالها على العاملين الذين يحملون بطاقات هوية فلسطينية (ويُفترض أن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات يعتبر حاملي الجوازات الأجنبية أجانب، وحاملو بطاقات الهوية الإسرائيلية إسرائيليين). أما العامل الثاني، فهو إن البيانات الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات تشمل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل "بصورة غير مشروعة" (أي الذين لا يحملون تصاريح العمل)، في حين أن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات من المحتمل أنه لا يُحصي هؤلاء العاملين غير الموثقين لديه كما ينبغي؛ وذلك لأن هذا المكتب يشير في تقاريره إلى تشغيل الأجانب على أساس التقارير التي يزودها أصحاب العمل إلى معهد التأمين الوطني.

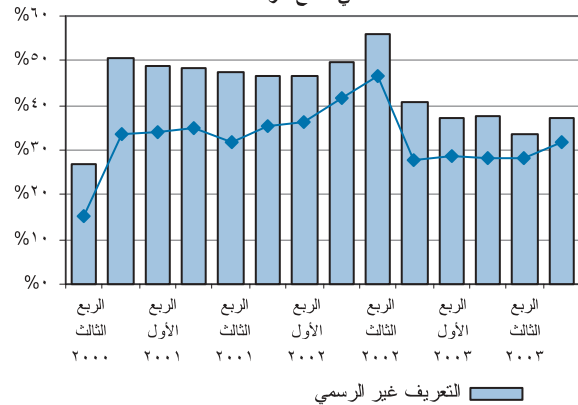
وعندما يتم توسيع نطاق تعريف "القوى العاملة" ليشمل "العاملين المُحْبَطِينَ" - وهم الأشخاص الذين لا تتوافر لديهم فرص عمل، والذين توقفوا عن البحث عن فرص العمل نتيجة تشاؤمهم بشأن آفاق الحصول الفعلي عليها - فإن "التعريف غير الرسمي" للبطالة يُظهر اتجاهات مماثلة لاتجاهات التعريف الرسمي (أي الموحد لدى منظمة العمل الدولية). ووفقاً لذلك، فقد ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية من ١٦,٩ في المئة (٩٥,٠٠٠ شخص) في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٨ في المئة (١٦٩,٠٠٠) في الربع الرابع من عام ٢٠٠٣. أما في قطاع غزة فقد ارتفع من ٢٦,٩ في المئة (٧١,٠٠٠ شخص) إلى ٣٧,٢ في المئة (١٠٥,٠٠٠ شخص) خلال الفترة ذاتها. (الشكل ٦ والشكل ٧).

الشكل ٦ - معدلات البطالة في الضفة الغربية



المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. بيانات الضفة الغربية تشمل القدس الشرقية.

الشكل ٧ - معدلات البطالة في قطاع غزة

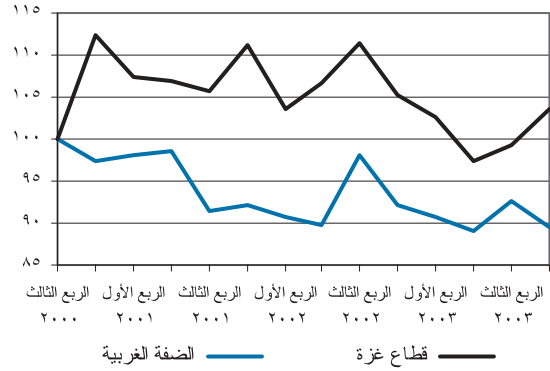


المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات

أظهرت البيانات الشهرية للقوى العاملة، الصادرة عن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات، حدوث زيادة في عدد الفلسطينيين العاملين "بصورة قانونية" في إسرائيل خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وهي الزيادة الشهرية الثانية التي جاءت بعد تراجع متواصل على مدى شهرين. حيث بلغ المعدل

الأيدي العاملة، لا تميل بالتالي إلى خفض درجة تعويض هذا النقص.

الشكل ٨ - مؤشرات الأجور الحقيقية
(الربع الثالث عام ٢٠٠٠ = ١٠٠)

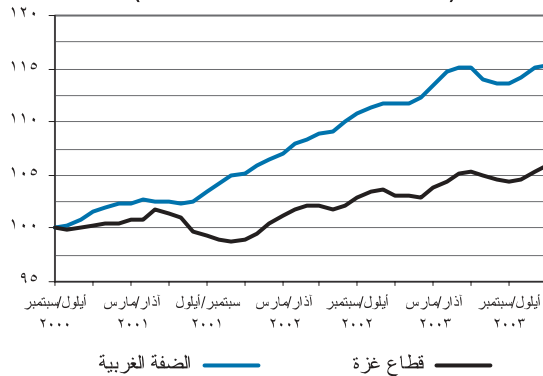


المصدر: بيانات متوسط الأجور الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، حسابات الموظفين العاملين لدى البنك الدولي. الضفة الغربية تشمل القدس الشرقية. تم تخفيض البيانات بمقتضى مؤشرات الأسعار للمستهلك بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة، ويُعاد إسنادها إلى الربع الثالث - ٢٠٠٠ = ١٠٠.

الأسعار

ارتفعت الأسعار للمستهلك - محسوبة بالشكل الإسرائيلي الجديد - في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الاثني عشر شهراً الماضية: كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بنسبة ٤,٣ في المئة في الضفة الغربية و ٢,٥ في المئة في غزة. فبالنسبة للضفة الغربية، تمثل هذه النسبة انخفاضاً عن معدل التضخم المسجل في عام ٢٠٠٢ (٦,١ في المئة)، في حين أنها تمثل زيادة طفيفة عن نسبة التضخم في قطاع غزة المسجلة للعام الماضي، وقدرها ٢,٢ في المئة (الشكل ١٠).

الشكل ١٠ - مؤشرات الأسعار للمستهلك
(تموز/يوليو = أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ = ١٠٠)

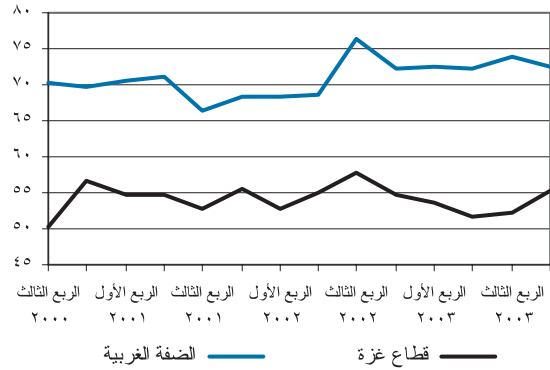


المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. يوضح الشكل متوسطات متحركة لثلاثة أشهر يُعاد إسنادها إلى الربع الثالث (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٠ = ١٠٠.

لقد قاد مؤشر الأسعار للمستهلك ("الرقم القياسي لأسعار المستهلك") الخاص بقطاع النقل والاتصالات، الزيادة التي حدثت في هذا المؤشر في الضفة الغربية، مرتفعاً بنسبة ٧,٩٪ في عام ٢٠٠٣ (مقارنة بنسبة ٢١,٧ في المئة في عام

لقد ارتفعت الأجور الاسمية فعلياً (فبلغت ٣,١ في المئة في الضفة الغربية و ٩,٧ في المئة في قطاع غزة) على مدى التسعة والثلاثين (٣٩) شهراً الماضية، ابتداءً من الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ (الشكل ٩). وقد بلغ متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية (٧٢,٥) شيكل إسرائيلي جديد في الربع الرابع من عام ٢٠٠٣، و(٥٥,٣) شيكل إسرائيلي جديد في قطاع غزة مقارنة بمتوسط أجر شهري مقداره (١٣١,٨) شيكل إسرائيلي جديد يتلقاه الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية.

الشكل ٩ - متوسط الأجر اليومية
(بالشكل الإسرائيلي الجديد)



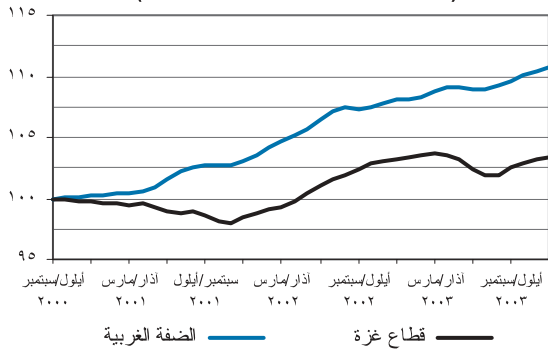
المصدر: المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. الضفة الغربية تشمل القدس الشرقية

إن أحد التفسيرات لهذا الثبات في مستوى الأجور الاسمية يُحتمل أن يكون ناتجاً عن التقسيم المادي على أرض الواقع لسوق العمل نتيجة القيود المفروضة على السفر والمربطة بالإغلاق والحصار الداخلي، الأمر الذي أدى إلى تزايد انعدام التوازن بين جانبي العرض والطلب لأنواع مختلفة من العمل في سوق العمل المحلي. فالعاطلون عن العمل - حتى أولئك المستعدون للعمل بأجر أقل من الأجور السائدة - الذين لا يستطيعون الوصول إلى الوظائف المحتملة، يظلون دون عمل. وفي الوقت ذاته، فإن المؤسسات، التي تواجه نقصاً في

عند استبعاد المواد الغذائية من مؤشر الأسعار للمستهلك، نجد أن هذا المؤشر قد ارتفع في الضفة الغربية بنسبة ٤,١ في المئة في عام ٢٠٠٣. أما في قطاع غزة، فقد ارتفع هذا المؤشر للمواد غير الغذائية بنسبة ١,٨ في المئة في العام الماضي - وهي معدلات أدنى من المعدلات التي شهدتها السنوات السابقة. (ففي عام ٢٠٠١، ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية بنسبة ٤,٦ في المئة في الضفة الغربية، وانخفضت بنسبة ٠,٣ في المئة في قطاع غزة. أما في عام ٢٠٠٢، فقد ارتفعت تلك الأسعار بنسبة ٨,٧ في المئة في الضفة الغربية و٢,٨ في المئة في قطاع غزة).

وعند استبعاد مؤشر أسعار قطاع النقل والمواصلات منها أيضاً - أسعار النقل هي الأكثر تأثراً بالتغيرات في نظام الحصار والإغلاق وبالتغيرات في الأسعار العالمية للطاقة، والتي يمكن أن تكون متقلبة تماماً - تبرز صورة أوضح للتغيرات في الأسعار العامة. فالأسعار، المستثناة منها أسعار المواد غير الغذائية وأسعار الخدمات دون أسعار النقل والمواصلات، ارتفعت هي الأخرى في الضفة الغربية بنسبة ٤,١ في المئة في عام ٢٠٠٣ وبنسبة ١,٥ في المئة في قطاع غزة (الشكل ١٢). (في خلال عام ٢٠٠٢، ارتفعت الأسعار - المستثناة منها أسعار المواد غير الغذائية وأسعار الخدمات غير النقل والمواصلات - بنسبة ٤,٦ في المئة في الضفة الغربية و٢,٦ في المئة في قطاع غزة. وأما في عام ٢٠٠١، فقد ارتفعت هذه الأسعار بنسبة ٢,٠ في المئة في الضفة الغربية وانخفضت في قطاع غزة بنسبة ١,٦ في المئة).

الشكل ١٢ - مؤشرات الأسعار للمستهلك
باستثناء المواد غير الغذائية والنقل والمواصلات
(تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ = ١٠٠)



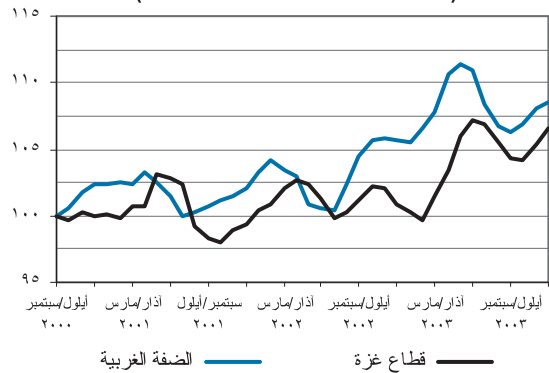
المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. يوضح الشكل متوسطات متحركة لثلاثة أشهر يُعاد إسنادها إلى الربع الثالث (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٠ = ١٠٠.

هنالك علاقة أيضاً بين حركات الأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين التغيرات في أسعار صرف الشيكل والدولار. فالانخفاض في قيمة الشيكل الإسرائيلي الجديد في عام ٢٠٠١ وفي وقت مبكر من عام ٢٠٠٢ (وقد كان هذا الانخفاض قوياً بصورة خاصة في الفترة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ - نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وهو ممثل كحركة صعودية في الشكل ١٣)، وما تلاه من ارتفاع وبخاصة في الفترة شباط/فبراير - تموز/يوليو ٢٠٠٣ (وهو مُمَثَّل

إلى جانب ارتفاع مؤشر أسعار قطاع الرعاية الطبية، ارتفاعاً مثيراً للاستغراب نوعاً ما، بنسبة ٨,٠ في المئة. (في عام ٢٠٠٢، انخفض مؤشر الأسعار للمستهلك لقطاع الرعاية الطبية في الضفة الغربية بنسبة ١,٠ في المئة خلال الفترة من بداية الانتفاضة وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ولم ترتفع أسعار الرعاية الطبية إلا بنسبة ٠,٥ في المئة فقط). وقد مثلت كلفة الرعاية الطبية في قطاع غزة الزيادة الثانية الكبرى ضمن مكونات مؤشر الأسعار للمستهلك، مرتفعة إلى ٤,٩ في المئة (مقارنة بانخفاض مقداره ١,٢ في المئة في عام ٢٠٠٢ في مؤشر الأسعار للمستهلك لقطاع الرعاية الطبية في قطاع غزة). أما المكوّن صاحب الزيادة الكبرى في قطاع غزة - أي مؤشر الأسعار للمستهلك الخاص بالتعليم - فقد ارتفع بنسبة ٧,٣ في المئة، وهو ما يمثل تغييراً مهماً عما كان عليه في عام ٢٠٠٢، حينما ارتفعت أسعار التعليم ٢,١ في المئة. (ارتفعت كلفة التعليم في الضفة الغربية بنسبة ٥,٨ في المئة في عام ٢٠٠٣. ومع أنها نسبة أقل من نسبة ارتفاع أسعار التعليم في قطاع غزة، إلا أنها أعلى من الزيادة الكلية الحاصلة في مؤشر الأسعار للمستهلك في الضفة الغربية للعام ٢٠٠٣ برمته).

وكما يشير الشكل ١٠، فقد حدث الكثير من الزيادة، التي شهدها عام ٢٠٠٣ في أسعار المستهلك الكلية، في الشهور الستة الأولى من العام ٢٠٠٣، مع حدوث توازن بين التراجع في الأسعار في الربع الثالث وبين الزيادات التي وقعت في الأسعار في الشهر الرابع. وقد كانت الزيادات في أسعار المواد الغذائية هي القوة الدافعة والمحركة لزيادات في الأسعار، التي وقعت خلال الربعين الأولين من العام. فأسعار المواد الغذائية تُظهر نوعاً من الأسعار الموسمية القوية وتبلغ ذروتها أثناء الربع الثاني من العام. (انظر الشكل ١١). وكما جرت عليه العادة، فقد تراجع أسعار المواد الغذائية في الربع الثالث قبل أن عاودت ارتفاعها باعتدال مرة أخرى في الربع الرابع من العام. وعلى مدار العام، ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة ٤,٧ في المئة في الضفة الغربية، وبنسبة ٣,٥ في المئة في قطاع غزة. وفي كلا المنطقتين كان الارتفاع أعلى من مؤشر الأسعار الكلي.

الشكل ١١ - مؤشرات أسعار المواد الغذائية
(تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ = ١٠٠)

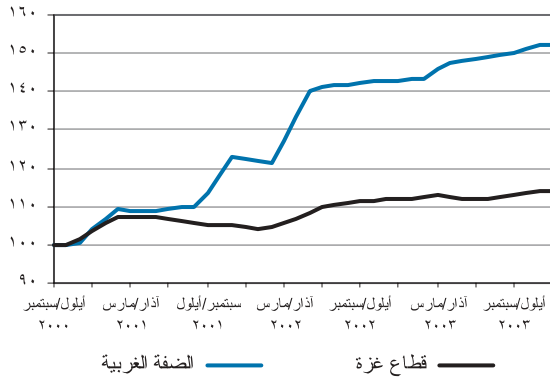


المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. يوضح الشكل متوسطات متحركة لثلاثة أشهر يُعاد إسنادها إلى الربع الثالث (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٠ = ١٠٠.

غير مباشرة من خلال تكاليف الشحن التي ارتفعت كذلك بالنسبة للمنتجين والموزعين، والتي تم بالتالي تحميلها - كزيادات في الأسعار النهائية لجميع البضائع - على المستهلكين في السوق.

وعلى ذلك، فإن اشتداد قبضة الحصار والإغلاق، اللذين ارتبطا باندلاع الانتفاضة في خريف عام ٢٠٠٠، قد أثر على قطاع غزة والضفة الغربية. في حين أن الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية في خريف ٢٠٠١ وربيع ٢٠٠٢ تشرح الفرق في حركة مؤشر أسعار النقل والمواصلات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه تُعدُّ - في الواقع - صدمات ذات تأثير سلبي، ترفع مستوى مؤشر أسعار النقل والمواصلات (وهي ممثلة كخطوات صعودية في الشكل ١٤). وفي عام ٢٠٠٣، ارتفعت أسعار النقل والمواصلات في الضفة الغربية بنسبة ٧,٩ في المئة، كما ارتفعت أسعار النقل والمواصلات في قطاع غزة بنسبة ٣,١ في المئة.

الشكل ١٤ - مؤشرات أسعار النقل والمواصلات
(تموز/يوليو = أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ = ١٠٠)



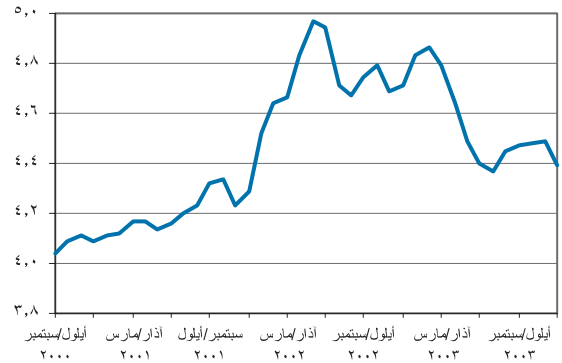
المصدر: حسابات البنك الدولي استناداً إلى بيانات المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات. يوضح الشكل متوسطات متحركة لثلاثة أشهر يُعاد إسنادها إلى الربع الثالث (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٠ = ١٠٠.

كحركة نزولية في الشكل ذاته)، يشرحان - إلى حد كبير - تسارع معدل التضخم: خلال عام ٢٠٠٢ وما تلا ذلك من تباطؤ في ٢٠٠٣.

فخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ فقدَّ الشيكَل الإسرائيلي ٤,٩ في المئة من قيمته مقابل الدولار. وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢، انخفض الشيكَل الإسرائيلي أيضاً بنسبة ١٥,٩ في المئة من قيمته مقابل الدولار الأمريكي. ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت - بصورة آتية - أسعار البضائع بالشيكَل الإسرائيلي، المستوردة إلى إسرائيل من دول أخرى وراء البحار - وامتدَّ هذا الارتفاع ليشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. كما ارتفع المؤشر الكلي للأسعار المعروضة على المستهلك - مُقاساً بالشيكَل الإسرائيلي أيضاً، ولكن ليس بالقدر نفسه، ولكن إلى الحد الذي أصبحت معه سلة السوق، التي يقوم عليها مؤشر الأسعار المعروضة على المستهلك، تتألف من بضائع وخدمات مُسرَّعة بالدولار الأمريكي (كالإيجارات مثلاً).

وبارتفاع قيمة الشيكَل - من شباط/فبراير ٢٠٠٣ وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ارتفعت هذه القيمة بنسبة ٩,٧ في المئة مقابل قيمة الدولار (١١,٧ في المئة منذ أضعف مستوى انخفاض إليه الشيكَل في أيار/مايو ٢٠٠٢) - أصبحت الواردات أرخص سعراً، وقلَّ معدل التضخم مُقاساً بالشيكَل (طالما ظل المستوردون يحملون هذه الانخفاضات على كاهل المستهلكين).

الشكل ١٣ - سعر صرف الشيكَل الإسرائيلي الجديد
مقابل الدولار الأمريكي
(متوسط الفترة)



المصدر: البنك المركزي الإسرائيلي.

وفي حين أن حركات أسعار الصرف تساعد في تفسير الاتجاهات الأساسية في الأسعار المعروضة للمستهلك والقابلة للتداول (ولا سيَّما في أسعار المواد غير الغذائية الأقل تأثراً بموسمية الأسعار)، فإن الحصار والإغلاق الشديدين المفروضين على الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ذاتها قد أثراً عموماً على الأسعار المعروضة للمستهلك، علماً أن هذا التأثير يحدث من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة، وهي: التغيّرات في مكوّن النقل والمواصلات ضمن مؤشر الأسعار للمستهلك (الذي يقيس أسعار النقل والمواصلات التي ازدادت بصورة مباشرة نتيجة للحصار والإغلاق المتفاقمين)، وازدادت أيضاً بصورة

توقعاتهم بالنسبة لفرص العمل والمبيعات في المستقبل على مدى إطارين من الزمن - "الشهر التالي" و"الشهور الستة التالية" مقارنة بالوضع الراهن. كما تم مسح مستويات الاستثمار على مدى السنة القادمة. ومرة أخرى، كانت هناك خمس إجابات محتملة: "أعلى بكثير" من المستويات الحالية، "أعلى نوعاً ما"، "المستويات نفسها تقريباً"، "أدنى نوعاً ما"، و"أدنى بكثير" من المستويات الحالية.

وبصورة عامة، تعادل أصحاب الأعمال الغزيون ونظراؤهم من الضفة الغربية بصورة حيادية في ردهم بشأن التحسينات المتوقعة في جوانب محددة من عمليات المشاريع والأعمال على المدى القصير ("الشهر القادم")، وغدوا أكثر تفاؤلاً على المدى المتوسط ("الستة أشهر القادمة")، من حيث مستويات التشغيل المتوقع والمبيعات المتوقعة. وبالنسبة للخطة الاستثمارية المستقبلية، توقعت أغلبية كبيرة من كل من غزة والضفة الغربية تغييراً ضئيلاً في المستويات الاستثمارية المخطط لها على مدى السنة القادمة، يتناسب مع الإنفاق الحالي. وللمرة الثانية، كان مديرو وأصحاب الأعمال والمشاريع في الضفة الغربية بشكل عام أكثر تفاؤلاً بقليل من نظرائهم الغزيين في كل فئة من الفئات. (الجدول ٢).

كما طرح المسح سؤالاً على رجال الأعمال حول ما إذا كانت أعمالهم أو مشاريعهم قد "عانت" من الأوضاع خلال الشهر الماضي والستة أشهر الماضية. وكانت الإجابات على هذا السؤال كما يلي: بينما أجابت نسبة ٨٥,٩ في المئة من مديري وأصحاب الأعمال أو المشاريع في الضفة الغربية بكلمة "نعم" بالنسبة للشهر الماضي ونسبة ٩٣,٣ في المئة بالنسبة للستة أشهر الماضية، ذكر ثلاثة أرباع مجتمع الدراسة المسحية أن أعمالهم ومشاريعهم تعرضت "للمعاناة" - ٧٣,٣ في المئة خلال الشهر الماضي و٧٣,٤ في المئة خلال الستة أشهر الماضية. ففي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كان السبب الرئيس لتلك المعاناة في الشهر الماضي يعزى إلى "المشكلات المالية؛ أي عدم المقدرة على الحصول على قرض/ائتمان مصرفي". أما السبب الرئيسي الثاني، فقد كان يُعزى إلى "الصعوبات في الحصول على المواد الخام أو المدخلات التي يحتاجون إليها".

لقد كانت هذه أيضاً هي الأسباب الرئيسة لمعاناة الأعمال والمشاريع على مدى فترة الشهور الستة الماضية، ولكن عدداً كبيراً من رجال الأعمال في الضفة الغربية اختاروا أسباباً أخرى ترتبط بالحصار والإغلاق - وهي: "المشكلات التي يعاني منها الموظفون في الوصول إلى مكان العمل"، و"الصعوبات في شحن البضاعة النهائية إلى السوق"، و"عدم المقدرة على فتح الأعمال أو تشغيلها أو على العمل أو على إجراء عمليات محدودة بسبب حظر التجول" - واعتبروها أسباباً للمعاناة التي عاشوها خلال الأشهر الستة الماضية.

الثقة في الأعمال أو المشاريع

لقد كلف البنك الدولي - بدعم من حكومة النرويج - المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، بإجراء سلسلة من المسوح حول مواقف أو توجهات كل من الأسر الفلسطينية وأصحاب الأعمال أو المشاريع الفلسطينية ومديري الأعمال أو المشاريع حول وضعهم الاقتصادي الراهن وتوقعاتهم بشأن التغييرات على المديين القصير والمتوسط. وعلى غرار ما تقيسه المسوح الخاصة بثقة المستهلك، والمسوح الخاصة بثقة المستثمر ومسوح التوجهات نحو العمل أو المشاريع التي تُجرى في أنحاء العالم كافة، فإن مسوح الأعمال أو المشاريع تقيس التصورات الحالية والتوقعات المستقبلية لتلك الأعمال والمشاريع. ومن الأمور التي تحظى بالأهمية بشكل خاص، الأسئلة المتعلقة بمستويات التشغيل في المستقبل وبأحجام المبيعات المتوقعة وبالخطة الاستثمارية المستقبلية؛ وذلك لأنها تكشف عن معلومات تتعلق بالتفاؤل أو التشاؤم بشكل عام، ولأنها - على مر الزمن - يُمكن أن تبيّن التوقعات المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي.

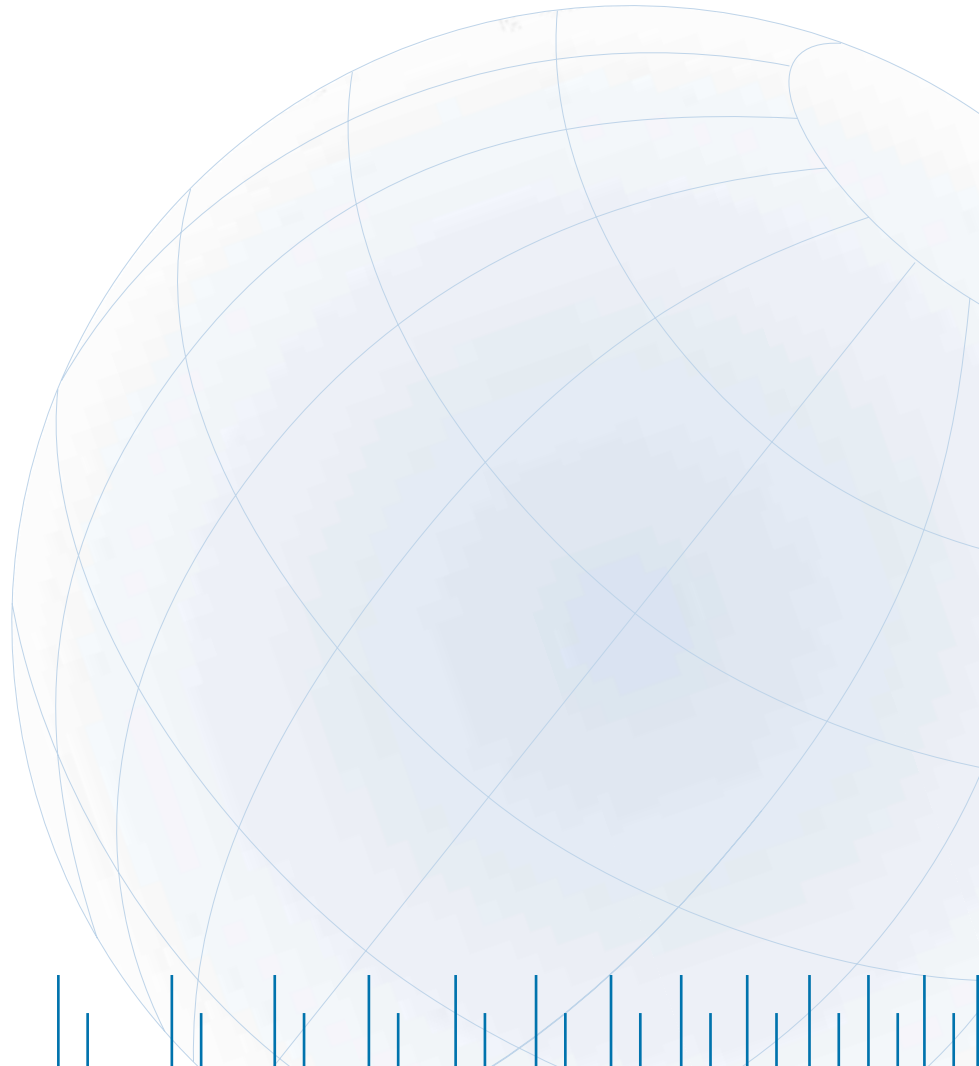
لقد تم الطلب من عدد من أصحاب/مديري الأعمال والمشاريع تقييم الوضع الراهن للأعمال - البيئة العامة لتشغيل الأعمال والمشاريع - مقارنة بالوضع قبل شهر، وإبداء توقعاتهم حول المناخ الكلي للأعمال والمشاريع بعد شهر من تاريخ المسح. والسؤال المطروح هو: هل الوضع قبل شهر من الآن وبعد شهر من الآن كان/سيكون "أفضل بكثير" من الوضع الحالي، "أفضل نوعاً ما"، "لم/لن يتغير"، "أسوأ نوعاً ما" أو "أسوأ بكثير" من الوضع الحالي.

وفي أحدث مسح تم إجراؤه (٣-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، تعادل مديرو الأعمال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في تقييمهم السلبي للوضع الراهن مقارنة بالشهر الماضي، مع إشارة رجال الأعمال الغزيين بشكل خاص إلى وجود تراجع في الوضع. ففي الضفة الغربية، رأى أكثر من نصف الخاضعين للدراسة المسحية بقليل (٥١,٥ في المئة) أن الوضع الراهن لم يتغير عما كان عليه قبل شهر، في حين رأى ١٢,٨ في المئة منهم وجود تحسن نوعاً ما، واعتقد ٣,٣ في المئة أن الوضع أسوأ بكثير مما كان عليه قبل شهر. أما في قطاع غزة فقد ذكرت نسبة ٩,٠ في المئة أنها شهدت تحسناً (٥,٥ في المئة قالوا إن التحسن "أفضل بكثير"، و٨,٥ في المئة قالوا "أفضل نوعاً ما"، ولم يرَ ثلث المستجيبين (٣,٣ في المئة) حدوث أي تغيير، في حين لاحظت الأغلبية وجود تراجع: حيث يعتقد ٤٣,٠ في المئة أن الوضع قد ازداد سوءاً نوعاً ما، بينما يعتقد ١٣,٧ أنه أسوأ من الشهر الماضي بنسبة ١٣,٧ في المئة.

وبالتطلع قُدماً على مدى شهر واحد من موعد إجراء الدراسة المسحية، توقع المزيد من رجال الأعمال في الضفة الغربية حدوث تحسن في الوضع الراهن أكثر من توقعهم حدوث تراجع. غير أن رجال الأعمال في غزة ظلوا متشائمين بقدر يتوازن مع تفاؤل رجال الأعمال من الضفة الغربية. وإضافة إلى ذلك، فقد تم الطلب أيضاً من المستجيبين من أصحاب الأعمال والمشاريع عن

الجدول ٢ - توقعات أصحاب الأعمال والمشاريع ومديري الأعمال والمشاريع الفلسطينيين: "لشهر القادم" و"للسنة أشهر القادمة" مقارنة بالمستويات الراهنة

الاستثمار السنة القادمة	المبيعات		التشغيل		
	السنة أشهر القادمة	الشهر القادم	السنة أشهر القادمة	الشهر القادم	
					الضفة الغربية
٠,٠٠٪	٠,٥٠٪	٠,٢٠٪	٠,٤٠٪	٠,٠٠٪	أعلى بكثير
١٦,٧٠٪	٣٩,٠٠٪	١٨,٤٠٪	٣١,٩٠٪	١٣,٥٠٪	أعلى نوعاً ما
٧٣,٢٠٪	٤٦,٩٠٪	٦٣,٣٠٪	٥٨,٩٠٪	٧٦,٣٠٪	لا تغيير
٩,٢٠٪	١٠,٨٠٪	١٥,١٠٪	٥,٥٠٪	٧,٤٠٪	أدنى نوعاً ما
٠,٩٠٪	٢,٨٠٪	٣,٠٠٪	٣,٣٠٪	٢,٨٠٪	أدنى بكثير
					قطاع غزة
٠,٣٠٪	٠,٣٠٪	٠,٠٠٪	٠,٣٠٪	٠,٠٠٪	أعلى بكثير
١٢,٢٠٪	٣٣,١٠٪	٢٨,١٠٪	٢١,١٠٪	١٨,٠٠٪	أعلى نوعاً ما
٧٩,٤٠٪	٤٥,٠٠٪	٤٩,٥٠٪	٦٢,٣٠٪	٦٦,٣٠٪	لا تغيير
٧,٦٠٪	١١,٧٠٪	١٤,٥٠٪	١٠,٥٠٪	١١,٦٠٪	أدنى نوعاً ما
٠,٥٠٪	٩,٩٠٪	٧,٩٠٪	٥,٨٠٪	٤,٢٠٪	أدنى بكثير



التغيرات المالية والتغيرات في الميزانية في ٢٠٠٣ ويناير (كانون الثاني) ٢٠٠٤

إعداد صندوق النقد الدولي

الميزانية للسنة بكاملها. فقد ارتفعت أرقام فاتورة الرواتب بـ ١٠ ملايين دولار وبلغت ٧٥ مليون دولار. ورغم أن فاتورة الرواتب لشهر يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٤ قد تكون أقرب إلى النمط المألوف إلا أنها تعكس مع ذلك زيادة قدرها ٣٢ بالمائة على فاتورة يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٣. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى: (١) تطبيق نظام الخدمة المدنية خلال الربع الأخير من ٢٠٠٣، وهو ما ساهم بإحداث زيادة قدرها ١٥ بالمائة في رواتب قطاع الخدمة المدنية، و(٢) زيادة الرواتب بأثر رجعي نتيجة لإعادة النظر بالوظائف بالنسبة لجميع الوزارات وأجهزة السلطة الفلسطينية، (٣) الزيادة الكبيرة في توظيف رجال أمن بما تجاوز مخصصات الميزانية لعام ٢٠٠٣. وقد سجل متوسط فاتورة الراتب للموظف الواحد بين شهري يناير (كانون الثاني) وديسمبر (كانون الأول) زيادة ما نسبته ٣٩ بالمائة لموظفي الخدمة المدنية و ٢١ بالمائة للأجهزة الأمنية. وقد استكملت عملية إعادة النظر في الوظائف بالنسبة لجميع الوزارات وهيئات السلطة الفلسطينية بنهاية شهر ديسمبر فيما عدا ديوان الموظفين العام.

وقد بلغ الدعم للميزانية نحو ٢٣٠ مليون دولار - ويمثل ذلك تراجعاً حاداً عن مبلغ الدعم البالغ ٤٦٧ مليون دولار لميزانية ٢٠٠٢

و ٥٣٠ مليون دولار لميزانية ٢٠٠١. فباستثناء المملكة العربية السعودية، أوقفت جميع الدول العربية تحويلاتها منذ نفاذ مفعول قرارات مؤتمر القمة الذي عقده في شهر سبتمبر (أيلول). إلا أن ليبيا ساهمت بمبلغ ٥ ملايين دولار في شهر فبراير (شباط) ٢٠٠٤. يضاف إلى ذلك أن الدفعات من الاتحاد الأوروبي تعرضت لعمليات تأخير كبيرة. وبلغت القيمة الصافية للتمويل من البنوك المحلية ٦٦ مليون دولار، الأمر الذي رفع إجمالي الدين للقطاع المصرفي إلى ١٧٦ مليون دولار بنهاية السنة أي ما يعادل تقريباً ٥,٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وانخفضت المستحقات المتأخرة بمبلغ ٣١ مليون دولار (١٢٩)

ظل الوضع المالي في الضفة الغربية وغزة صعباً في عام ٢٠٠٣ بالرغم من بعض التطورات الإيجابية للغاية كما ترى في الجدول رقم ١. فمع استمرار التحويلات الشهرية لإيرادات المقاصة من جانب إسرائيل ومضاعفة جهود التحصيل من جانب السلطة الفلسطينية، كان إجمالي إيرادات الميزانية جيداً إلى حد كبير، متجاوزاً تقديرات الميزانية بحوالي ١٦٠ مليون دولار. وقد استمر هذا الأداء الجيد للإيرادات على مدى الشهرين الأخيرين من السنة. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الأداء الجيد للإيرادات المحلية في فترة نهاية العام بسبب الإيرادات غير الضريبية من جهة وتحويلات المؤسسات المملوكة للحكومة إلى الميزانية من جهة أخرى (١٩ مليون دولار). إلا أن الأداء الجيد لإيرادات المقاصة تراجع وتيرته نوعاً ما خلال الشهرين الأخيرين من السنة رغم أنه ظل أعلى مما كان عليه في النصف الأول من العام (معدل الربع الأول ٣٦ مليون دولار، الربع الثاني ٣٠ مليون دولار، الربع الثالث ٤٧ مليون دولار والربع الرابع ٤١ مليون دولار). وقد تجاوزت إيرادات المقاصة في عام ٢٠٠٣ توقعات الميزانية بـ ١١٥ مليون دولار في حين أن الإيرادات المحلية تجاوزت تلك التوقعات بـ ٤٨ مليون دولار.

وقد تحقق الأداء الجيد لإيرادات المقاصة اعتباراً من يوليو ٢٠٠٣ عندما تولت وزارة المالية زمام أمور هيئة البترول. وفي حين أن هذه الزيادة كان مردها أساساً إلى ارتفاع رسوم الإنتاج من مواد النفط، إلا أنها نشأت أيضاً عن مجهودات التحصيل الإدارية وعن استئناف النمو الذي تسارعت وتيرته خلال النصف الثاني من السنة.

أما على جانب الإنفاق الجاري، فقد تحقق مستوى من الإنفاق أدنى من ذلك المرصود بالميزانية بسبب النفقات في غير باب الرواتب ولتي استمر تقليصها في الشهرين الأخيرين من السنة بحيث قلت ١٠٠ مليون دولار عن مخصصاتها بالموازنة. إلا أن الرواتب كانت أعلى بـ ٤٣ مليون دولار عن المرصود في

الصندوق فيما يتعلق بمختلف الأصول التجارية التي بحيازته. وفي هذا الإطار، وجه صندوق الاستثمار رسالة قوية إلى القطاع الخاص من خلال بيع حصته في "جوال" (٣٥ بالمائة) إلى شركة "بالتيل" لقاء ٤٢ مليون دولار.

أما على جانب الانفاق، فإن فاتورة الرواتب قد بلغت ٧٣ مليون دولار (كما ذكر آنفاً) وتقلصت النفقات في غير باب الرواتب إلى ١٤ مليون دولار.

وفي مجال تطورات إصلاحية أخرى، أغلقت حسابات العمليات المالية لعام ٢٠٠٢ وتم رفعها إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، وأرسل إلى المجلس التشريعي أيضاً مشروع قانون جديد لضريبة الدخل يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية (ومتضمناً ملاحظات صندوق النقد الدولي)، كما اجتاز تشريع جديد خاص بالمحاسبة الخارجية قراءته الأولى في المجلس التشريعي الفلسطيني وباشرت لجنة التقاعد الوطني بمناقشة قواعد إصلاح نظام التقاعد.

مليون دولار، تسديدات للقطاع الخاص و٩٨ مليون دولار تراكمية). وهكذا بلغ إجمالي المستحقات المتأخرة ٣٨٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٣ أي ما يعادل ١٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

إن أداء الميزانية في يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٤ قد برهن من جديد على أهمية إيرادات المقاصة التي بلغت ٤٨ مليون دولار. وبلغت الإيرادات المحلية ٢١ مليون دولار وهو ما يتوافق مع المتوسط بالنسبة للشهور الستة السابقة (عدا الدفعات من المراجيح). لكن نظراً للقيام بعملية واسعة في مجال رد ضريبة القيمة المضافة (٨,٥ مليون دولار)، تقلص إجمالي الإيرادات المحلية إلى ١٢,٦ مليون دولار. أما على جانب الإنفاق، فإن فاتورة الرواتب قد بلغت ٧٣ مليون دولار كما ذكرنا آنفاً، وتقلصت النفقات في غير باب الرواتب إلى ١٤ مليون دولار. لكن رغم ذلك، فإن انخفاض الإيرادات المحلية مقروناً بارتفاع الاقتطاعات المالية من جانب السلطات الإسرائيلية (١٥,٨ مليون دولار) لقاء فواتير الخدمات (المستحقة على البلديات الفلسطينية) أدى إلى حصول عجز قدره ٤٢ مليون دولار، لا يقابله عملياً أي تمويل خارجي عدا عن ESSP (٤,٥ مليون دولار). وقد دفع الضغط لدفع رواتب شهر يناير (كانون الثاني) قبل حلول العيد الذي كان أول أيامه الأول من فبراير (شباط) بوزير المالية للقيام بجهود خارقة من أجل توفير التمويل اللازم لتمويل فاتورة الراتب. وقد تعاونت السلطات الإسرائيلية من خلال تسريع تحويل إيرادات المقاصة عن شهر ديسمبر (كانون الأول) إلى ٢٨ يناير (كانون الثاني) والامتناع عن اقتطاع قيمة فواتير الكهرباء كما تعاونت البنوك عن طريق إقراض السلطة الفلسطينية نحو ١١٠ ملايين دولار وأدى ذلك إلى رفع ديون السلطة للبنوك التجارية إلى ٢٧٤ مليون دولار.

في أعقاب شيء من التلكؤ في مسيرة إصلاح شؤون المالية العامة خلال فترة الغموض السياسي ما بين سبتمبر (كانون الأول) ونوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٣، تم مؤخراً وضع بعض إجراءات الإصلاح الأساسية موضع التنفيذ أو بوشر بتنفيذها. أولاً، جرى خفض مخصصات الرئيس عرفات إلى النصف في ميزانية ٢٠٠٤ وتم إعادة توجيه بند "التحويلات" إلى الوزارات الاجتماعية المختصة. وتعتبر هذه خطوة إصلاح رئيسية من شأنها أن تخفف من أسباب قلق المانحين حول طريقة استخدام هذه التحويلات المالية. ثانياً، تم اعتماد القرار الذي طال انتظاره بشأن دفع رواتب سائر موظفي الأمن عن طريق الإيداع المباشر في البنوك بدلاً من الدفع النقدي. وقد صادق الرئيس عرفات على رسالة صدرت في مطلع شهر يناير (كانون الثاني) إلى الأجهزة الأمنية الواقعة تحت سيطرته، يوجه منها تلك الأجهزة للانضمام إلى نظام الدفع بالإيداع المباشر. وقد أيد مجلس الوزراء هذا القرار في شهر فبراير (شباط) وشدد على أن أفراد الأمن يجب أن يتم الدفع لهم حصراً عن طريق الإيداع المباشر في البنوك. إضافة إلى ذلك، فقد تم استكمال إعداد بيانات موحدة عن جميع الأصول العائدة لصندوق الاستثمار الفلسطيني. ويتوقع صدور تقرير شامل عن ذلك بنهاية شهر مارس (آذار) حيث سيبين هذا التقرير أيضاً استراتيجية

الجدول ١: الضفة الغربية وغزة: التغييرات المالية الشهرية، نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٣ - يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٤
(بملايين الدولار الأمريكية، إلا حيثما يذكر عند ذلك)

٢٠٠٤		٢٠٠٣			ميزانية الصرف الفعلية		
المرصودة المتوسط	السنوي	يناير (كانون الثاني)	ديسمبر (كانون الأول)	نوفمبر (تشرين الثاني)			السنوي
٦٧,٠٢	٦٠,٨	٦٠,٩	٨٧,٤	٦١,٠	٧٤٧	٥٨٥	الإيرادات
٢٤,٨	٢٩٨	١٢,٧	٤٥,٧	١٦,٩	٢٧٥	٢٢٨	الإيرادات المحلية
٠٠٠	٠٠٠	٤,٣	١٤,٣	١٢,٢	١٥١	٠٠٠	صافي إيرادات الضريبة
٠٠٠	٠٠٠	١٢,٨	١٥,٣	١٤,١	١٦٥	٠٠٠	إيرادات الضريبة
٠٠٠	٠٠٠	-٨,٥	-١,٠	-١,٩	-١٤	٠٠٠	إيرادات ضريبة القيمة المضافة
٠٠٠	٠٠٠	٨,٤	٣١,٤	٤,٧	١٢٣	٠٠٠	إيرادات غير ضريبة
٤٢,٣	٥٠,٨	٤٨,٢	٤١,٦	٤٤,٠	٤٧١	٣٥٧	إجمالي إيراد المقاصة الشهرية (١)
١٠٨,٨	١,٣٠٦	٣٦,٨	١١٠,٩	١١٣,٧	١,١٢٩	١,١٤٩	النفقات
٦٩,٠	٨٢٨	٧٢,٧	٧٥,٣	٦٥,٤	٧٤٣	٧٠٠	إجمالي الرواتب
٠٠٠	٠٠٠	٤٥,٧	٤٨,٢	٤٠,١	٤٥٥	٠٠٠	المدنيين
٠٠٠	٠٠٠	٢٧,٠	٢٧,١	٢٥,٣	٢٨٧	٠٠٠	الأمن
٣٩,٨	٤٧٨	١٤,١	٣٠,٩	٣٩,٥	٣٥٠	٤٤٩	النفقات في غير باب الرواتب
١,٥	١٨	٠,٠	٤,٧	٨,٨	٣٦	٢٤	الإنفاق الرأسمالي للسلطة الفلسطينية
١٠,٠	١٢٠	١٥,٨	١٨,٠	٢,٢	١٧٦	صفر	صافي القروض (٢)
-٥٣,٢	-٦٣٨	-٤١,٥	-٤١,٥	-٥٥,٠	-٥٥٨	-٨٢٢	الرصيد
٥٤,٢	٦٥٠	٤,٢	١٨,٤	٤,٦	٢٢٩	٥٨٩	دعم الميزانية الخارجي
١,٠	١٢	-٢٣,١	-٢٣,١	-٥٠,٤	-٣٢٩	-٢٣٣	الرصيد يتضمن دعم الميزانية
-١,٠	-١٢	-٣٧,٥	٢٣,١	٥٠,٤	٣٢٩	٢٣٣	إجمالي التمويل من مصادر أخرى
١٥,٠	١٨٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٩٤	٥٢٨	إجمالي إيرادات المقاصة المحجوزة (٣)
-١٥,٠	-١٨٠	-٧٨,٣	٧٥,٥	-٤١,٦	-٣٠	-٤٥٧	صافي التغيير في المستحقات المتأخرة
-١,٠	-١٢	١١٠,٢	-٥٢,٤	٩٢,٠	٦٥	-٧٢	صافي التمويل من البنوك المحلية
بنود المذكرة							
٤,٧٠	٤,٧٠	٤,٤٢	٤,٣٩	٤,٤٩	٤,٥٤	٤,٥٤	سعر الصرف الشيكلي الإسرائيلي الجديد/للدولار
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٢٧,٦٠٩	٠٠٠	٠٠٠	التوظيف في للسلطة الفلسطينية
٠٠٠	+٣٥٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٧١,٩٩٤	٠٠٠	+٢٧٧٢	المدنيون
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٥٥,٦١٥	٠٠٠	٠٠٠	رجال الأمن
-	-	-	٦٧٠	٥٥٧	-	-	متوسط رواتب موظفي الخدمة المدنية
-	-	-	٤٨٨	٤٥٥	-	-	متوسط رواتب أجهزة الأمن

تقديرات وزارة المالية وصندوق النقد الدولي

- (١) يتضمن المبالغ المقتطعة لقاء مستحقات لسلطة مياه إسرائيل في حين أن رقم الميزانية هو الرقم الصافي
(٢) دفعات مقتطعة عند المصدر من جانب حكومة إسرائيل من مبالغ إيرادات الجمارك مقابل فواتير مستحقة على البلديات الفلسطينية
(٣) تتضمن الأرقام الشهرية الاقتطاعات من جانب حكومة إسرائيل لقاء فواتير الخدمات في حين أن أرقام الميزانية هي أرقام صافية.

الاجتماعية. ومنها أيضاً مشروع للمتابعة في قطاع المياه في غزة من شأنه أن يوحد إنجازات البنك الدولي ويبنى على ما تحقق منها في المرحلة الأولى من مشروع المياه والصرف الصحي في غزة.

ويعمل البنك الدولي أيضاً مع وزارة المالية والجهات المعنية الأخرى حول إعداد مشروع إصلاح نظام التقاعد الذي يهدف إلى تحسين استدامة وإدارة نظام التقاعد في الخدمة المدنية، التابع للسلطة الفلسطينية. وينظر البنك كذلك في تنفيذ عملية متابعة لمشروع الصحة الجاري تنفيذه من قبل البنك الدولي. وأخيراً، فإن البنك يناقش أيضاً مع السلطة الفلسطينية إمكانية المساهمة بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي في صندوق ائتمانات الموازنة الممول من عدة مانحين، والجاري إنشاؤه في المرحلة الراهنة.

وإلى جانب العمليات المالية المذكورة أعلاه، فإن البنك الدولي يقوم بعمل تحليلي على مستوى القطاعات لمختلف قضايا السياسات والموضوعات ذات الأهمية الآتية. أما مجالات النشاطات اللازمة للدراسات التي يجب إنجازها في وقت ما خلال العام الميلادي ٢٠٠٤ فهي تشمل: البنى التحتية، المياه العادمة، الفقر، التنمية البشرية، المنظمات غير الحكومية والبيئة. ويقوم موظفو البنك حالياً بإجراء مراجعتين للمشتريات والمساءلة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ستحظيان باهتمام عدد من الجهات المعنية الأخرى في هذا المجال.

ومنذ بداية الانتفاضة الثانية، أعدّ البنك الدولي تقريرين تقييميين للأثر الاقتصادي لحالات الإغلاق والحصار وحظر التجوال المتجددة والمفروضة على الشعب الفلسطيني. وهذان التقريران، اللذان يعرفان باسم التقييم التقديري لخمسة عشر شهراً من الانتفاضة والتقييم التقديري لسبعة وعشرين شهراً من الانتفاضة، عملاً على توثيق التطورات الاجتماعية الاقتصادية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، إضافة إلى توثيق الاستجابات التي تمت للحالات الطارئة من قبل مجتمع المانحين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وثمة خطة لتحديث هذين التقريرين يحين موعدها قبل حلول صيف هذا العام، علماً أن نُسخاً مطبوعاً من طبعات هذين التقريرين ما تزال متوافرة في مكتب البنك الدولي في الرّام بالضفة الغربية^٤.

٤ هذه المشاريع هي برنامج الاستجابة للطوارئ، الذي مَوَّل أكثر من ٢٠٠ مشروع ميكروي كثيف العمل، ومشروعان لدعم الخدمات الطارئة (المرحلة الأولى والمرحلة الثانية) اللذان يوفران دعماً لكلفة تشغيل وزارات الخدمات الاجتماعية الرئيسية (التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية)، ومشروع إعادة تأهيل الخدمات البلدية في الحالات الطارئة الذي يساعد البلديات على تعزيز استمرار الخدمات الأساسية (النفائات الصلبة، الكهرباء، المياه والصرف الصحي) ويقوّي الموازنة وعمليات التخطيط، ومشروع المياه للحالات الطارئة، الذي يخفف حدة النقص في المياه في المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية.

٥ وتتوافر أيضاً نُسخٌ إلكترونية من هذين التقريرين وبعض المطبوعات الأخرى على الموقع الإلكتروني:

<http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/61abe956d3c23df38525680b00775b5e/81299af1b1220c528525680e0071d721?OpenDocument>

تحديث للمحفظة الاستثمارية للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة

(معلومات ابتداءً من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤)

استهدفت المساعدات التي يقدمها البنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إحداث توازن بين إدامة النشاط التنموي المتوسط المدى حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية، وبين توفير المساعدة في الأوضاع الطارئة بهدف تعزيز بقاء المؤسسات الفلسطينية وتخفيف حدة الفقر.

واستجابة للمعاناة الاقتصادية والأزمة المالية، فقد ركّز البنك الدولي - مثله في ذلك مثل الجهات المانحة الأخرى - بصورة متزايدة على العمليات الطارئة. وقد بلغ مجموع الأموال التي التزم بها البنك لمختلف المشاريع الطارئة منذ بداية الانتفاضة الحالية وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، ١٠٤,١ مليون دولار أمريكي^٥.

بدايةً، وبما ينسجم بثبات مع الدعم الذي قدمه البنك في الأوضاع الطارئة أثناء فترات الحصار والإغلاق في التسعينيات من القرن الماضي، فقد أُعطيت الأولوية إلى إيجاد فرص عمل للفلسطينيين. وابتداءً من عام ٢٠٠١، تحوّلت استراتيجية البنك للأوضاع الطارئة نحو تعزيز استمرار الخدمات الأساسية، وبصورة كبيرة من خلال دعم المصروفات "غير بند الأجر" في وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية وكذلك في البلديات. وقد تضمنت استجابة البنك للأوضاع الطارئة عنصراً إضافياً تمثل في إعادة تخصيص وتوزيع مبلغ (١٠,٣) مليون دولار أمريكي في آب/أغسطس ٢٠٠٢ مأخوذة من ستة مشاريع، إلى إصلاح البنية التحتية العامة.

يقوم البنك الدولي، في المرحلة الراهنة، بتنفيذ ١٥ مشروعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجدول ١)، يبلغ مجموع الالتزامات المالية فيها (٢٠٨,٨) مليون دولار أمريكي، ومنها مبلغ (١٢٢,٥) مليون دولار أمريكي تم صرفه حتى الآن. وقد تم تخصيص حوالي ٤٥ في المئة من التزامات البنك الدولي الحالية لخدمة المشروعات الطارئة، في حين تُخصّص الالتزامات الباقية للمشاريع التنموية التقليدية بصورة أكبر ضمن مجموعة متنوعة من القطاعات.

وكان مشروع المياه للحالات الطارئة هو المشروع الأخير الذي تمت إضافته إلى محفظة البنك الاستثمارية، وقد دخل حيّز التنفيذ في وقت مبكر من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، انتهى العمل في مشروعين (هما مشروع التطوير القانوني ومشروع بيت لحم ٢٠٠٠).

ولدى البنك الدولي عدد من المشاريع هي الآن في مرحلة الإعداد، ويتوقع أن يتم البدء في تنفيذها في المستقبل القريب. ومن هذه المشاريع مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الذي ستنفذه وزارة التنمية الاجتماعية، والذي من شأنه أن يهدف إلى تحسين تصميم وإدارة برنامج المساعدات الرئيسية لوزارة التنمية

مشاريع البنك الدولي الجاري العمل فيها	
اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
<p>مشروع العمل التعليمي البنك الدولي: (٧) مليون دولار أمريكي المقترض (السلطة الفلسطينية): (٠,٦٣) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠١. موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. قائد فريق العمل: ديفيد ستيل</p>	<p>يدعم مشروع العمل التعليمي الذي تضطلع وزارة التربية والتعليم فعلاً بتنفيذه في مجال تطوير خططها الخمسية ٢٠٠١-٢٠٠٥ ووضع استراتيجيتها التعليمية طويلة المدى. ويهدف مشروع العمل التعليمي بصفة أساسية إلى تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على إدارة نظام التعليم بصورة فعّالة أكثر، من خلال تحسين مستوى صنع السياسات والتخطيط ووضع الموازنات التقديرية على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات. ويدعم المشروع أيضاً تنفيذ النشاطات في المجالات المستهدفة المشمولة في خطط العمل السنوية للدوائر، المستمدة من خطة التعليم الخمسية. وهذا يجب أن يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى استعمال التمويل من الموازنة والمانحين الدوليين. ولهذا المشروع مكونان: الأول، يوفر المساعدة في تطوير الاستراتيجيات التي تُيسر التخطيط في جميع الدوائر. والثاني، يدعم استثمارات معينة في مجالات التربية والتعليم بما فيها برنامج لتحسين مستوى المدارس من خلال مراجعة أوضاع الكوادر، وبرنامج لتطوير المدارس، وتطوير المعايير المهنية لمديري ومديرات المدارس، ودعم التعليم المهني.</p>
<p>مشروع تطوير نظام الصحة البنك الدولي: (٧,٩) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. موعد إغلاق الصندوق: ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. قائد فريق العمل: آن جوهانس</p>	<p>تتمثل أهداف المشروع في تعزيز القدرات الإدارية لوزارة الصحة وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية عالية النوعية بأسعار يُمكن تحملها، ولا سيما في الأرياف والمناطق المخدومة دون المستوى المطلوب. ويتألف المشروع من ثلاث مكونات: الأول يدعم رفع كفاءة شبكة الرعاية الصحية الأولية من خلال استبدال ٤٠ مرفقاً من مرافق هذه الشبكة التي يقل مستواها عن المستوى المعياري، بما في ذلك استبدال الأجهزة والمعدات والأثاث، وتطوير معاييرها الوظيفية. والثاني يدعم تأسيس نظام معلومات إدارة الصحة، في الوقت الذي يدعم فيه المكون الثالث تحسين نوعية وكفاءة الرعاية الصحية.</p>
<p>مشروع تطوير البنى التحتية في مناطق البلديات - ٢ البنك الدولي: (٧,٥) مليون دولار أمريكي المملكة العربية السعودية: (٥) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠. موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. قائد فريق العمل: إبراهيم الدجاني</p>	<p>يتمثل الهدف الرئيس لمشروع تطوير البنى التحتية في مناطق البلديات - ٢ في تحسين خدمات البنى التحتية (الطرق، والمياه، وتصريف المياه) بما في ذلك الأجزاء ذات الأولوية العالية من شبكة الطرق في المناطق، وإعادة تأهيل شبكات المياه البلدية وشبكات مياه القرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الجهات القائمة على تنفيذ هذا المشروع فهي: وزارة الأشغال العامة، ووزارة الحكم المحلي وسلطة المياه الفلسطينية. وسيقدم المشروع الدعم أيضاً إلى وزارة الأشغال العامة لتأسيس أول نظام لإدارة صيانة الطرق لديها، وسيواصل المشروع - إلى جانب ذلك - توفير الدعم إلى وزارة الحكم المحلي لأجل تأسيس نظام محاسبي وتنفيذ الإصلاح المؤسسي فيها.</p>
<p>مشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئة البنك الدولي: (٩,٥) مليون دولار تاريخ الموافقة: ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. قائد فريق العمل: كاثان شانكر</p>	<p>يمول هذا المشروع أعمال التدخّلات في جمع النفايات الصلبة داخل مقاطعة جنين، وفي نقل هذه النفايات والتخلص منها. ويتولّى إدارته مجلس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة، ويتم تنفيذه من خلال إحدى وحدات تنفيذ المشاريع التابعة للمجلس المذكور. كما يساعد المشروع في تعزيز قدرات سلطة جودة البيئة.</p>
<p>مشروع تحسين المياه والصرف الصحي في المنطقة الجنوبية البنك الدولي: (٢١) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٩. موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. قائد فريق العمل: سهيل جميعان</p>	<p>تمثل الهدف الأصلي لهذا المشروع في تحسين كفاية وكفاءة خدمات المياه والمياه العادمة في المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية. ويمكن لهذا الهدف أن يتحقق من خلال إعداد وتنفيذ إطار العمل المؤسسي الملائم من أجل توفير خدمات المياه والمياه العادمة، بما في ذلك تنفيذ عقد إدارة يستند على الأداء لمدة أربع سنوات، وتقوية القدرات المؤسسية لسلطة المياه الفلسطينية لتصبح منظمّاً لهذا القطاع. ويخضع المشروع في الوقت الراهن لعملية إعادة هيكلة من أجل إدراجه بطريقة تتلاءم بصورة أفضل مع الظروف الحالية القائمة على الأرض.</p>
<p>برنامج المهنيين المغتربين الفلسطينيين البنك الدولي: (٣) مليون دولار أمريكي هولندا: (٠,٣) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨ موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قائد فريق العمل: كلاوس برام أستروب</p>	<p>يدعم هذا البرنامج استوظاف الفلسطينيين المغتربين في الوظائف الإدارية المهمة والوظائف الفنية العليا في مؤسسات السلطة الفلسطينية كواحد من تدابير البناء المؤسسي للسلطة. وقد منح البرنامج منذ إنطلاقه في أواخر عام ١٩٩٧ في استوظاف ١٧ شخصاً في وظائف موزعة على ١١ وزارة ودائرة/مؤسسة فلسطينية بما فيها: وزارات المالية والصحة والتعليم العالي والإسكان، ومؤسسة الإذاعة الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية ولجنة بيت لحم ٢٠٠٠.</p>

وصف المشروع	اسم المشروع وتفاصيله
<p>يهدف المشروع إلى تقوية قدرات المنظمات غير الحكومية على إيصال خدمات مستدامة للفقراء والجماعات السكانية المهمشة، في الوقت الذي يدعم فيه التنمية الكلية والمهنية والاستراتيجية، لقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ويقوم على تنفيذ المشروع اتحاد مؤسسات الرفاه الاجتماعي الذي يتألف من مؤسسة الرفاه الاجتماعي والمجلس الثقافي البريطاني ومؤسسة المعونات الخيرية. وللحصول على وصف تفصيلي لإنجازات المرحلة الثانية من مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، نرجو من القارئ الرجوع إلى المقالة الصادرة في هذه النشرة من التحديث الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة.</p>	<p>مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية - ٢ البنك الدولي: (٨) مليون دولار أمريكي المملكة المتحدة/دائرة التنمية الدولية: (٧,٨) مليون دولار أمريكي إيطاليا: (٢,٤) مليون دولار أمريكي. تاريخ الموافقة: ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠١. موعد إغلاق الصندوق: ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. قائد فريق العمل: سيما كنعان</p>
<p>تتمثل أهداف هذا المشروع البالغة قيمته ٩١ مليون دولار أمريكي في إعادة تأهيل شبكات توزيع الكهرباء في وسط الضفة الغربية وجنوبها، ومعالجة وضع البنية المؤسسية اللازمة لإدارة القطاع على مدى أطول.</p>	<p>مشروع استثمار وإدارة قطاع الكهرباء البنك الدولي: (١٥) مليون دولار أمريكي بنك الاستثمار الأوروبي: (٣٨) مليون دولار أمريكي إيطاليا: (٣٥) مليون دولار أمريكي السلطة الفلسطينية: (٣) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩. موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. قائد فريق العمل: رينيه ميندوكا</p>
<p>يهدف هذا المشروع إلى تمكين الوزارات والبلديات المسؤولة عن إيصال الخدمات الاجتماعية من تعزيز الاستمرار في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما يُساعد على تخفيف المزيد من التدهور في المستوى المعيشي للسكان الفلسطينيين. ويصبُّ المشروع جُلَّ اهتمامه على دعم الخدمات الصحية وخدمات التعليم والرفاه الاجتماعي والخدمات البلدية الأساسية (النفائات الصلبة والمياه وتزويد الكهرباء). وتُدير وزارة المالية هذا المشروع ويتولى تنفيذه المباشر وزارات الصحة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والحكم المحلي.</p>	<p>مشروع دعم الخدمات الطارئة - المرحلة الأولى إجمالي التمويل: (٥٧,٩) مليون دولار أمريكي. البنك الدولي: (٢٠) مليون دولار أمريكي المملكة المتحدة/دائرة التنمية الدولية: (٧,٨) مليون دولار أمريكي هولندا: (٥,٩) مليون دولار أمريكي الاتحاد الأوروبي: (٩,٦) مليون دولار أمريكي السويد: (٤,٧) مليون دولار أمريكي فنلندا: (١,٢) مليون دولار أمريكي الدنمارك: (٢,٧) مليون دولار أمريكي إيطاليا: (٥,٣) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. قائد فريق العمل: ديفيد ستيل</p>
<p>على غرار مشروع دعم الخدمات الطارئة - المرحلة الأولى، سوف يدعم مشروع الخدمات الطارئة - المرحلة الثانية تمويل الموازنات التشغيلية للوزارات المسؤولة عن توفير الخدمات الاجتماعية، مما يساعد على تعزيز الاستمرار في إيصال الخدمات العامة إلى السكان الفلسطينيين. وخلافاً للمرحلة الأولى من المشروع، فإن المرحلة الثانية منه لن توفر الدعم لموازنات البلديات لأن ذلك الدعم سيتم من خلال مشروع إعادة تأهيل الخدمات البلدية الطارئة التابع للبنك الدولي. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وافق مجلس إدارة البنك الدولي على تقديم منحة تكميلية مقدارها ١٥ مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية من المشروع دعماً للموازنات التشغيلية لعام ٢٠٠٤ للوزارات المسؤولة عن توفير الخدمات الاجتماعية.</p>	<p>مشروع دعم الخدمات الطارئة - المرحلة الثانية إجمالي التمويل: (٦٧,٧) مليون دولار أمريكي البنك الدولي: (٤٠) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. موعد إغلاق الصندوق: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. قائد فريق العمل: ديفيد ستيل</p>

اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
مشروع المياه للحالات الطارئة البنك الدولي: (١٢,٥) مليون دولار أمريكي قائد فريق العمل: سهيل جميعان	الهدف الرئيس للمشروع يتمثل في دعم الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد على تخفيف النقص المزمن في إمدادات المياه المأمونة، وخفض تكاليف المياه والمخاطر الصحية والمحافظة على مصادر المياه الشحيحة عن طريق خفض الكميات التي تفقدها شبكة المياه. كما أن المشروع يتضمن المكونات التالية: (أ) إصلاح وإعادة تأهيل شبكة تزويد المياه في الأوضاع الطارئة في المناطق الريفية النائية من جنوبي الضفة الغربية. (ب) القيام بإصلاح وإعادة تأهيل الشبكات الضرورية لكي تحافظ مستويات خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة على المستويات العالية ذاتها التي يوفرها مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، رغم الظروف الاقتصادية والأمنية الآخذة في التدهور. (ج) توفير المساعدة الفنية وبناء القدرات لسلطة المياه الفلسطينية ولمرفق مياه البلديات الساحلية في قطاع غزة، ولتأسيس مجالس خدمة مشتركة ريادية للبلدات الصغيرة في جنوبي الضفة الغربية.
مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة البنك الدولي: (١٠) مليون دولار أمريكي تاريخ الموافقة: ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢. موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ قائد فريق العمل: كاثان شانكر	يسعى المشروع إلى تحسين نوعية وتوافر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويأتي هذا المشروع الجديد خلفاً لعمليات التنمية المجتمعية التي تم تمويلها من خلال البنك الدولي بمقتضى المرحلتين الأولى والثانية من مشروع التنمية المجتمعية. وستمول الاستثمارات ضمن هذا المشروع أعمال إعادة تأهيل الطرق وأعمال شبكات تزويد المياه وشبكات الصرف الصحي والمدارس والعيادات، الأمر الذي يعمل على صون أسهم رأس المال الوطني في القرى والبلديات الصغيرة وتوسعة امتدادها. كما سيمول المشروع الأنشطة الزراعية بما في ذلك إعادة تأهيل الآبار والطرق والنياسات. وأخيراً، من المحتمل أن يكون المشروع بمثابة نموذج ريادي لمبادرات جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تمويل تأسيس مراكز للاتصالات المتعددة الأغراض مما يحسّن وصول الفقراء والفئات المهمشة إلى المعلومات وتدريبهم.
مشروع إعادة تأهيل الخدمات البلدية في الحالات الطارئة إجمالي التكلفة التقديرية: (٦٥,٧) مليون دولار أمريكي البنك الدولي: (٢٠) مليون دولار أمريكي الاتحاد الأوروبي: (٣٦) مليون دولار أمريكي بلجيكا: (٦,٧) مليون دولار أمريكي السلطة الفلسطينية: (٣) مليون دولار أمريكي تاريخ سريان المفعول: ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥. قائد فريق العمل: إبراهيم الدجاني	أهداف المشروع هي: (أ) تخفيف وتيرة المزيد من التدهور في نوعية ومدى تغطية الخدمات البلدية، وبخاصة جمع المياه العادمة والكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي، (ب) استحداث فرص تشغيل مؤقتة للعاملين العاطلين عن العمل الذين فقدوا وظائفهم داخل إسرائيل، أو بسبب الانكماش الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، (ج) إدخال آلية - وهي: الصندوق البلدي - للربط بين عمليات تخطيط الموازنات التقديرية للحكومات المحلية والحكومة المركزية بهدف تقوية القدرة الفلسطينية على الاستجابة للأوضاع الطارئة، وتعزيز حشد المساعدات من المانحين وتحسين مستوى الكفاءة والعدالة في تحويلات الموارد إلى الحكومات المحلية.
مشروع الإسكان (بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية) البنك الدولي: (٢٥) مليون دولار أمريكي مؤسسة التمويل الدولية: (٤) مليون دولار أمريكي - استثمار في أسهم رأس المال. تاريخ الموافقة: ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨. موعد إغلاق الصندوق: آذار/مارس ٢٠٠٤. قائد فريق العمل: لورانس هنّ	المكوّن الأكبر لهذا المشروع هي الشركة الفلسطينية للرهن العقاري والإسكان التي تقوم بتسيير تدفق رأس المال الخاص إلى قطاع الإسكان. وكانت هذه الشركة قد باشرت أعمالها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن الوضع الراهن قد أدى إلى تباطؤ عمليات الشركة بشقيها: برنامج تسهيلات السيولة النقدية - الذي يوفر الأموال (القروض) طويلة الأجل للإقراض عن طريق البنوك والمقرضين الرئيسيين الآخرين للرهن العقاري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وصندوق تأمين الرهن العقاري - الذي يوفر تغطية تأمينية جزئية للمخاطر للمقرضين الرئيسيين، إلا أن هذين القسمين واصلتا بناء وزيادة محفظتيهما الاستثماريتين كل فيما يخصه. وتعتبر الشركة الكندية للرهن العقاري والإسكان الشريك الفني للشركة الفلسطينية للرهن العقاري والإسكان، الذي يواصل دعمه للشركة الفلسطينية بتوفير المساعدة الفنية لها وبناء قدراتها. ويتضمن المشروع أيضاً مكوّناتاً آخر لتطوير السياسات والتطوير المؤسسي في هذا القطاع الذي تتولى وزارة الأشغال العامة والإسكان تنفيذه.

اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
<p>المنطقة الصناعية في قطاع غزة (بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية)</p> <p>البنك الدولي: (١٠) مليون دولار أمريكي</p> <p>مؤسسة التمويل الدولية: (٩) مليون دولار أمريكي</p> <p>قروض من تجمّع بنوك: (٧) مليون دولار أمريكي</p> <p>تاريخ الموافقة: ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٨.</p> <p>موعد إغلاق الصندوق: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.</p> <p>قائد فريق العمل: ستيفن كرم</p>	<p>أقيمت هذه المنطقة الصناعية على موقع مساحته ٥٠ هكتاراً (الهكتار يساوي ١٠,٠٠٠ متر مربع) عند معبر المنطار في الشمال الشرقي من قطاع غزة (بحوار الحدود الإسرائيلية)، وهي المنطقة الصناعية الأولى من نوعها التي أنشأت لأغراض تصديرية بصورة عامة، وتأسست بهدف إيجاد فرص عمل مستدامة، واستنهاض وحفز التنمية الصناعية في غزة. لقد استقطب هذا المشروع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وسهّل قيام المشروعات المشتركة بين الفلسطينيين والمستثمرين الآخرين. وتولى الشركة الفلسطينية لتطوير وإدارة العقارات الصناعية من القطاع الخاص وإدارة وتشغيل هذه المنطقة الصناعية، بينما تقوم سلطة العقارات الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية بتوفير الإشراف التنظيمي على المنطقة وتنفيذ خدمات البنية التحتية خارجها، ويوفّر البنك الدولي والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي تمويل أعمال البنية التحتية والتطوير المؤسسي خارج موقع المنطقة الصناعية في الوقت الذي تقوم فيه مؤسسة التمويل الدولية وبنك الاستثمار الأوروبي بتمويل الجهات المطوّرة والمشغلة للمشروع.</p>

إدارة صندوق الجهات المانحة المتعددة	
اسم الصندوق	الوصف
البرنامج الفلسطيني للمساعدة الاقتصادية وتوسيع التعاون	<p>تم تأسيس هذا البرنامج، وهو خليفة صندوق "هولست" الذي يتكون من عدة جهات مانحة، استجابة للحاجة التي أعرب عنها عدد من المانحين إلى وضع برنامج متعدد الأطراف (دولي) أو برنامج يكون بمثابة مظلة لدعم الأنشطة المستهدفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تتراوح بين تقديم المساعدة الفنية وبين تنفيذ المشروعات. ويهدف هذا البرنامج إلى المساعدة على تخفيف المعاناة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة الراهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما نتج عنها من حصار وإغلاق للحدود الإسرائيلية معها. وقد ركّز المانحون الحاليون لهذا البرنامج جُلّ اهتمامهم على المشروعات التي تستهدف إيجاد فرص عمل قصيرة المدى للأشخاص والأسر الأكثر تأثراً بالأزمة السياسية المستمرة. وحتى تاريخ إعداد هذا التحديث، أسهم خمسة مانحين في تمويل هذا البرنامج بمبلغ مجموعه ٢٥,٨ مليون دولار أمريكي: [كندا: (٣,٣) مليون دولار أمريكي، الدنمارك: (٣,٥) مليون دولار أمريكي، المملكة المتحدة: (٢,٢) مليون دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية: (٧,٠) مليون دولار أمريكي، وإيطاليا (٩,٠) مليون دولار أمريكي].</p>
<p>مشروع خدمات المياه والصرف الصحي المقترح في قطاع غزة</p> <p>المرحلة الثانية</p> <p>البنك الدولي: (٢٥) مليون دولار أمريكي</p>	<p>يأتي هذا المشروع متابعة لمشروع خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة - المرحلة الأولى الذي يتواصل تنفيذه حالياً، وتمثّل أهدافه التنموية في (أ) تطوير بنية هيكلية مؤسسية مستدامة لقطاع المياه والمياه العادمة في قطاع غزة عن طريق دعم عملية التأسيس الوظيفي لمرفق مياه البلديات الساحلية، وكذلك عن طريق تعزيز وتعميق مشاركة القطاع الخاص من خلال عقد تشغيلي لمدة ثمان سنوات، وتقوية القدرة التنظيمية والمؤسسية لسلطة المياه الفلسطينية. (ب) مواصلة تحسين خدمات المياه والصرف الصحي عن طريق إعادة تأهيل الشبكات والمرافق الموجودة ورفع كفاءتها وتوسيعها. وعلى غرار مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة - المرحلة الأولى، فإن هذا المشروع يشكّل جزءاً من برنامج أكبر لرأس مال مواز لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة. ويتضمن المشروع استثمارات جوهرية في تأسيس شبكة لتزويد المياه بكميات كبيرة، تربط مختلف البلديات في قطاع غزة، كما يتضمن استثمارات في شبكة المجاري وفي محطات معالجة المياه العادمة. وسيتم تمويل هذه الاستثمارات، التي تبلغ حوالي ٣٤٠ مليون دولار أمريكي خلال المدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ عن طريق قروض ميسّرة ومنح من بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي وKfW.</p>

اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
مشروع تطوير نظام الصحة - المرحلة الثانية البنك الدولي: (١٠) مليون دولار أمريكي	تتمثل أهداف المشروع في تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية الضرورية على المستويين الثانوي (الثاني) والثالث للسكان المقيمين في المناطق الشمالية من قطاع غزة ونظيراتها في الضفة الغربية، وكذلك في توفير إمكانية الحصول على هذه الخدمات بأقل التكاليف. لقد استهدف المشروع في الخطة الأصلية استبدال نظامين من أنظمة المستشفيات ورفع كفاءتهما، وهما مستشفى الشفاء في قطاع غزة والمستشفى الوطني في نابلس، إضافة إلى الاستفادة من الخبرة المكتسبة من مشروع تطوير نظام الصحة - المرحلة الأولى والبناء عليها في توسعة تطوير النظم المتكاملة للمعلومات والإدارة لتحسين الإنتاجية ونوعية خدمات الرعاية الصحية في المستشفيات المستهدفين. ونظراً للوضع السياسي الراهن، فقد تأخرت الأعمال التحضيرية لمشروع تطوير نظام الصحة - المرحلة الثانية لمدة كبيرة. إضافة إلى ذلك، فقد تم خفض مبلغ التمويل المتوافر من كل من البنك الدولي ومصادر التمويل المشتركة بدرجة كبيرة نتيجة للأزمة، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تخفيض مجال عمل المشروع إلى حد كبير. غير أن المكونات التالية من الخطة الأصلية للمشروع سيتم الاحتفاظ بها في الخطة المعدلة لمشروع تطوير نظام الصحة - المرحلة الثانية: أ) خطة على مستوى المنطقة لترشيد مستشفيات منطقة شمال الضفة الغربية. ب) خطط رئيسة لمستشفى الشفاء بمدينة غزة والمستشفى الوطني الجديد في نابلس. ج) برنامج رياضي تحريبي لإدارة النفايات. د) نظام لإدارة المعلومات. هـ) تحسين النوعية.
مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي البنك الدولي: (١٠) مليون دولار أمريكي	تتمثل أهداف المشروع في تخفيف أثر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحالية على الجماعات السكانية الأشد ضعفاً والأسرع تأثراً بالأزمة، وفي حماية رأس المال البشري المتمثل في الأطفال الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز وتعديل البرنامج الحالي لحالات المعاناة الخاصة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، بحيث يتضمن البرنامج مكوناً سوف يجعل استلام المساعدة من الأسر المؤهلة معلقاً على شرط التزامها بمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً والتي تتعلق بالحضور المنتظم في المدارس، والحضور في المواعيد المحدولة للفحوص الصحية والحضور في جلسة التوعية ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية. وسهدف هذا المشروع أيضاً إلى تعزيز القدرات المؤسسية لأجهزة السلطة الفلسطينية المعنية بتنفيذ المشروع المقترح، ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية.

مشاريع مؤسسة التمويل الدولية

التزمت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ ٢٥,٨٩ مليون دولار أمريكي لثلاثة مشاريع، بما فيها المشروعان المشتركان المذكوران أعلاه، ضمن برنامج المشاريع السائدة ضمن النشاط الرئيسي للمؤسسة. وضمن مبادرة ريتش الموسعة - التي دعمت مشاريع بقيمة تراوحت بين (٥,٢٥) مليون دولار أمريكي، تم الالتزام بسبعة (٧) مشاريع بلغت قيمتها (٧,٤٢) مليون دولار أمريكي، تم صرف (٤,٩٢) مليون دولار أمريكي منها. وقد أوقفت مبادرة ريتش الموسعة نشاطها في منتصف عام ٢٠٠٠. لقد تأثرت بالأزمة السياسية المتواصلة جميع المشاريع التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية، إذ تم تقليص معظم أنشطة القطاع الخاص بصورة ملحوظة، وتواجه معظم الشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلات في السيولة وصعوبات تشغيلية شديدة بسبب حالات الإغلاق والحصار للحدود الداخلية.

المشاريع السائدة ضمن النشاط الرئيسي للمؤسسة (اسم المشروع وتفاصيله)	
اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
بنك الاستثمار العربي الفلسطيني وافقت مؤسسة التمويل الدولية في أيار/مايو ١٩٩٤ على اعتماد مبلغ (٣,٧٤) مليون دولار أمريكي كاستثمار في أسهم رأس مال البنك.	لقد كان بنك الاستثمار العربي الفلسطيني أول مشروع استثماري لمؤسسة التمويل الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أسسه في رام الله عام ١٩٩٦، البنك العربي والشركة الألمانية للاستثمار والتنمية وشركة استثمار المشاريع ومؤسسة التمويل الدولية. وكان هذا البنك أيضاً أول مؤسسة مصرفية تجارية واستثمارية شاملة يتم تأسيسها في الضفة الغربية وقطاع غزة، تركّز اهتمامها الرئيس على تمويل التجارة (مثل خطابات الاعتماد وخصم الكمبيالات)، والتمويل لأجل (للمشاريع الصناعية والتجارية من أجل توسعتها وتحديثها وتلبية احتياجاتها من رأس المال العامل)، وتبادل صرف العملات الأجنبية وتحويل الأموال، وتقديم الخدمات المالية الاستشارية (لقطاع الشركات المحلية والمستثمرين ما وراء البحار أو الخارجيين)، إضافة إلى الترتيبات اللازمة لعمل الوكالات. وقد كان من المتوقع أن يقوم البنك بحشد الأموال اللازمة للعمليات الكبيرة من الأسواق الداخلية والخارجية (ما وراء البحار). وأن تتم توسعة عمليات البنك لتشمل أنشطة أسواق النقد وأسواق رأس المال، وخدمات إدارة الخزينة وإدارة المحافظ الاستثمارية والعمليات المصرفية للقطاع الخاص. وابتداءً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان بنك الاستثمار العربي الفلسطيني قد وافق على منح ٣٠ قرصاً بقيمة (١٢,٧) مليون دولار أمريكي، واحتفظ بمحفظة استثمارية معلقة (قائمة) قيمتها ٧,٤ مليون دولار أمريكي. ونظراً للأزمة المتواصلة، فقد انخفض مقدار الأموال الجاهزة للقروض الجديدة انخفاضاً كبيراً، وتحوّل الاهتمام إلى إدارة المحفظة الاستثمارية الموجودة.
صندوق تكنولوجيا السلام تمت الموافقة على المشروع في آب/أغسطس ١٩٩٨، وبلغ استثمار مؤسسة التمويل الدولية فيه ١٢,٦ مليون دولار أمريكي.	لقد تم تأسيس هذا الصندوق برأس مال تم الالتزام به ومقداره ٦٣,٢ مليون دولار أمريكي وذلك لتوفير رأس مال مساهم للاستثمارات المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويهدف الصندوق إلى تشجيع التعاون الاقتصادي بين الشركات الفلسطينية والإسرائيلية، والاستثمار في مشروعات مشتركة بين الشركات الفلسطينية والشركات الإسرائيلية أو الدولية - إن كان ذلك ملائماً، ممّا يشجّع على نقل التكنولوجيا واستحداث فرص للتشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان من المتوقع أن يقوم الصندوق بالاستثمار - بصفة رئيسة - في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشمل طيفاً واسعاً من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية أو التي توجد فرصاً تشغيلية أو في كلتا الفئتين معاً. وكان الصندوق قد استثمر، قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مبلغ (١١) مليون دولار أمريكي في ثلاثة مشاريع، ولكن بسبب الأزمة المستمرة، فقد أوقفت جميع الاستثمارات الجاهزة للتنفيذ مؤقتاً.
الشركة الفلسطينية للاستثمارات السياحية المحدودة	تم اعتماد المشروع في نيسان/إبريل ١٩٩٩، واستثمرت مؤسسة التمويل الدولية مبلغ (١,٣٥) مليون دولار أمريكي في أسهم رأس المال، ومبلغ ٨ ملايين دولار أمريكي في قروض طويلة الأجل. وقد قدم بنك الاستثمار الأوروبي للمشروع مبلغ ١٢ مليون يورو كقرض طويل الأجل. وكان المشروع أول فندق دولي يُقام في الضفة الغربية، وقد شُيّد في مدينة بيت لحم ويحتوي على ٢٥٠ غرفة، وبلغت تكلفته التقديرية ٥٢ مليون دولار أمريكي، وتضمنت تجديد المَعْلَم الشهير في المدينة المعروف بقصر "دار جاسر". وقد أصبح الفندق في وضع تشغيلي كامل تحت إدارة شركة فنادق انتركونتيننتال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وكان قطاع السياحة ولا يزال هو الأشدّ تضرراً منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مما اضطر الفندق إلى وقف جميع عملياته في آذار/مارس ٢٠٠١، وقد لحقت به بعض الأضرار المادية أثناء عام ٢٠٠٢ وظل مُغلقاً.
الشركة العربية لمنتجات الخرسانة وافقت مؤسسة التمويل الدولية على القرض البالغة قيمته (٠,٨) مليون دولار أمريكي في حزيران/يونيو ١٩٩٧.	لقد مكّن المشروع الشركة العربية لمنتجات الخرسانة من الاستفادة الكاملة من قدرتها الإنتاجية للخرسانة الجاهزة الخلط وتوسعة قدرتها على التوزيع. وقد وفّرت مؤسسة التمويل الدولية قرصاً طويلاً لهذا المشروع قيمته (٠,٨) مليون دولار أمريكي من تكلفة المشروع الإجمالية البالغة (٢,٦) مليون دولار أمريكي. ونظراً لوقوع الأزمة والمشكلات التي تُجابه حركة الأيدي العاملة والمواد الخام، فقد شهد المشروع تراجعاً ذا شأن في مستوياته التشغيلية، وفي بعض الأوقات توقّف توقفاً تاماً.

اسم المشروع وتفاصيله	وصف المشروع
شركة أريحا للموتيلات وافقت مؤسسة التمويل الدولية على القرض البالغة قيمته (١,١٧) مليون دولار أمريكي في آب/أغسطس ١٩٩٨.	تتألف قرية المنتجعات السياحية في أريحا - التي أقيمت على قطعة أرض مساحتها ٣١,٠٠٠ متر مربع - من فندق يضم ٦٠ غرفة، و ٤٨ بيتاً ريفياً من طابق واحد (بنغالو) ومرافق للترويج والاستحمام. ومن أصل التكلفة الإجمالية للقرية، البالغة (٨,١) مليون دولار أمريكي، وقّرت مؤسسة التمويل الدولية قرضاً مقداره (١,١٧) مليون دولار أمريكي لمدة عشر سنوات ونصف، واشتملت خطة التمويل قروضاً طويلة الأجل من بنكين محليين ومن مؤسسة إقراض دولية أخرى. وقد فتح هذا المجمّع أبوابه للأغراض التشغيلية في أواخر عام ١٩٩٨. غير أنه، نظراً للأزمة المتواصلة ولظروف الإغلاق والحصار، فقد اضطر المشروع للتوقف عن العمل في وقت مبكر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ومع ذلك، فقد أعادت هذه القرية افتتاح معظم مرافقها خلال الأشهر القليلة الماضية نتيجة لتراخي حدة قيود الحصار والإغلاق المفروضين على أريحا.
الشركة العربية الفلسطينية للتخزين وافقت مؤسسة التمويل الدولية على القرض البالغة قيمته (٠,٢) مليون دولار أمريكي في تموز/يوليو ١٩٩٨.	يتألف المشروع من تأسيس مرفق تخزين مبرد في قطاع غزة بطاقة تخزينية تصل إلى حوالي ٥,٠٠٠ طن من المنتجات الغذائية القابلة للتلف، وتشمل طريقة التخزين كلاً من التبريد والتجميد لحفظ المنتجات الغذائية لمدة طويلة. ويتضمن المشروع أيضاً المتاجرة بالفواكه والخضراوات، وبشكل رئيسي لبيعها في غير مواسمها. وقد وقّرت مؤسسة التمويل الدولية قرضاً قيمته (٠,٢) مليون دولار أمريكي من إجمالي تكلفة المشروع البالغة (٥,٩) مليون دولار أمريكي. لقد باشر المشروع عمله في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إلا أن حالات الإغلاق والحصار الحدودية في قطاع غزة واستمرار الأزمة عملت جميعها على خفض حجم عمليات المشروع بدرجة كبيرة، وفي بعض الحالات توقفت هذه العمليات بالكامل.

المساعدة الفنية من مؤسسة التمويل الدولية

استهدفت جهوده المساعدة الفنية التي وقّرتها مؤسسة التمويل الدولية دعم مساعي السلطة الفلسطينية بهدف توسيع وتعميق نطاق القطاع المالي الفلسطيني إلى مدى أكبر. وقد عملت المؤسسة عن كثب مع السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص للتشجيع على نشوء أدوات وجهات فاعلة جديدة على ساحة القطاع المالي والأسواق الرأسمالية من خلال تطوير قوانين إدارية ومؤسسات. وكانت مؤسسة التمويل الدولية قد شاركت في إعداد مشاريع قوانين التأمين والأوراق المالية وسلطة الأسواق المالية وصناديق الاستثمار المشترك، والرهن العقاري، والضريبة، والتنافس.

المبالغ المصروفة ضمن مشاريع البنك الدولي (بالمليون دولار أمريكي)
كما هي في شباط/فبراير ٢٠٠٤

مجموع	المبالغ المصروفة		المبالغ المخصصة		المشاريع المحلية
	المشتركة	لصندوق الوصاية لقطاع غزة والضفة الغربية	المشتركة	لصندوق الوصاية لقطاع غزة والضفة الغربية	
٧,٦٦		٧,٦٦		١٧,٤	٩٧ مشروع الإسكان الفلسطيني
٢,٤٩		٢,٤٩	١٥	٢,٧٩	٩٧ برنامج التطوير القانوني
٢,٣٤	٠,٣٢	٢,٠٢	٠,٣٢	٣	٩٧ برنامج المهنيين المغتربين الفلسطينيين
٥,٠٢		٥,٠٢		١٠	٩٨ المنطقة الصناعية في غزة
٢٨,٢٣	٣,٤١	٢٤,٨٢	٣,٦١	٢٥	٩٩ بيت لحم ٢٠٠٠
١٧,٨٨		١٧,٨٨		٢١	٩٩ مشروع المياه والصرف الصحي في المنطقة الجنوبية
١٠,٩٤		١٠,٩٤		١٥	٠٠ مشروع إدارة قطاع الكهرباء
٦,٧٩		٦,٧٩		٧,٩	٠٠ مشروع تطوير نظام الصحة
٤,٣٤		٤,٣٤	٥	٧,٥	٠١ مشروع تطوير البنى التحتية في مناطق البلديات - المرحلة الثانية
٣,١٥		٣,١٥		٩,٥	٠١ مشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئة
٣,١٨		٣,١٨		٧	٠١ مشروع العمل التعليمي
٥,٠٤	١,١	٣,٩٣	١١,٦٢	٨	٠١ مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية - المرحلة الثانية
٥٠,١٧	٣٠,١٧	٢٠	٣٦,٨٧	٢٠	٠٢ مشروع دعم الخدمات الطارئة
١,٩٤		١,٩٤		١٠	٠٢ مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة
٢٨,٢٨		٢٨,٢٨	٢٧,٣٤	٤٠	٠٣ مشروع دعم الخدمات الطارئة - المرحلة الثانية
٧,٣١		٧,٣١		٢٠	٠٣ مشروع إعادة تأهيل الخدمات البلدية في الحالات الطارئة
				١٢,٥	٠٣ مشروع المياه للحالات الطارئة
١٨٤,٧٦	٣٥,٠١	١٤٩,٧٥	٩٩,٧٥	٢٣٦,٥٩	المجموع

* المشاريع مدرجة حسب ترتيب سنة التنفيذ.

** تم توجيه مسار منحة البنك الدولي، البالغة ١٢ مليون دولار أمريكي، من خلال صندوق "هولست".

أموال صناديق القروض المقدمة من عدد من المانحين

مجموع المبالغ المصروفة	المبالغ المخصصة	
٢٨٥,٧٢	٢٨٥,٧٢	صندوق هولست (مغلق)
٢٣,٦٠	٢٢,٧٧	صندوق الوصاية على المساعدات الفنية (مغلق)
١٨,١٨	٢٤,٧٨	صندوق البرنامج الفلسطيني للمساعدة الاقتصادية وتوسيع التعاون
٣٢٧,٤٩	٣٣٣,٢٧	المجموع